



جمعيّة مصارف لبنان

ASSOCIATION OF BANKS IN LEBANON



النشرة الشهرية
أيار / ٢٠٢٦

MONTHLY BULLETIN
MAY / 2026

إيضاح

إن وجهات النظر المعروضة في هذه النشرة تمثل آراء موقعيها ولا تعكس بالضرورة
الموقف الرسمي لجمعية مصارف لبنان

٤

افتتاحية العدد

٧

التقرير الإقتصادي

٢٥

أبحاث ودراسات

٣٠

أخبار إقتصادية محلية

٣٣

أخبار مصرفية محلية

٣٤

صحافة متخصصة أجنبية



عندما يتم الاعتراف: الأزمة نظامية

أصبح من الشائع، منذ اندلاع الأزمة المالية في لبنان، اختصار ما حصل بعبارة «أزمة مصارف»، وكأن ما شهدناه منذ عام ٢٠١٩ كان نتيجة أخطاء مصرفية معزولة أو سوء إدارة من قبل القطاع المصرفي. إلا أن التطورات الدولية والدراسات الحديثة الصادرة عن المؤسسات المالية العالمية تعيد وضع الأمور في إطارها العلمي الصحيح: ما حصل في لبنان هو «أزمة نظامية»، أي أزمة شملت كامل البنية المالية والنقدية والاقتصادية للدولة ولمصرف لبنان، بحيث انعكست على المصارف.

وفي هذا السياق، يكتسب تقرير صندوق النقد الدولي لشهر أيار ٢٠٢٦ أهمية خاصة، إذ أدرج لبنان رسمياً ضمن الدول التي شهدت أزمات نظامية ما بين ١٩٧٠ و ٢٠٢٥.

والأهم من مجرد التصنيف بحد ذاته، هو التفسير الذي يقدمه التقرير لطبيعة هذه الأزمات. إذ يشير بوضوح إلى أن العديد من الأزمات المصرفية النظامية الحديثة لم تنشأ أساساً داخل القطاع المصرفي نفسه، بل كانت نتيجة: «صدمات سلبية كبيرة خارج القطاع المالي أثرت على ميزانيات المصارف».

وهنا تكمن النقطة الجوهرية.

فالتقرير لا يهمل المصارف وحدها المسؤولة. بل يضع الأزمة اللبنانية ضمن فئة الأزمات الناتجة عن انهيارات أوسع:

- في المالية العامة،
- في الدين السيادي،
- في السياسات النقدية،
- في سعر الصرف،
- في قدرة الدولة على الاستثمار بتمويل نموذجها الاقتصادي السابق.

بمعنى آخر، فإن الأزمة لم تكن أزمة مصرف أو مصرفين، بل أزمة نموذج اقتصادي ومالي كامل، شمل الدولة ومصرف لبنان فحسب القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني ضمن منظومة واحدة انهارت دفعة واحدة.

وهذا التوصيف العلمي الدولي يحمل دلالات بالغة الأهمية عند البحث في أي خطة إصلاح أو إعادة هيكلة.

فإذا كانت الأزمة «نظامية»، تصبح المعالجة النظامية ضرورة أيضاً. أي أن توزيع الخسائر والمسؤوليات لا يمكن أن يقوم على تحميل جهة واحدة العبء الأكبر، وكأن باقي مكونات النظام كانت خارج المعادلة.

ومن هنا، يصبح من غير المنطقي:

- تحميل المصارف وحدها كامل الخسائر،
- أو التعامل مع الأزمة وكأنها مجرد حالات تعثر مصرفي تقليدي،
- أو تجاهل دور الدولة والسياسات المالية والنقدية التي تسببت بشكل أساسي في الوصول إلى ما وصلنا إليه.

كما أن أي خطة تؤدي عملياً إلى القضاء على معظم القطاع المصرفي، فضلاً عن عدم عدالتها، لا يمكن اعتبارها خطة إصلاح، بل تصبح عاملاً إضافياً لتعميق الانهيار الاقتصادي وتعطيل أي إمكانية مستقبلية لإعادة الودائع وتحريك الاقتصاد.

إن حماية حقوق المودعين تبقى الهدف الأساسي الذي يجب أن يلتف حوله الجميع. إلا أن حماية هذه الحقوق لا يمكن أن تتحقق عبر تدمير القطاع الذي يفترض أن يشكل إحدى أدوات إعادة تكوين الثقة والتمويل والنمو في المستقبل.

لقد أثبتت التجارب الدولية أن معالجة الأزمات النظامية تتطلب:

- توزيعاً واقعياً وعادلاً للخسائر،
- مساهمة فعلية من الدولة تحملاً لمسؤوليتها الأساسية في هذه الأزمة،
- إعادة رسملة تدريجية قابلة للحياة،
- والحفاظ على استمرارية القطاع المصرفي.

أما الحلول القائمة فقط على شطب الرساميل من دون معالجة جذرية لأسباب الانهيار، فلن تؤدي إلا إلى إطالة أمد الأزمة وتعقيدها.

إن الاعتراف بالطابع النظامي للأزمة اللبنانية ليس محاولة للتهرب من المسؤوليات، بل هو المدخل الضروري لأي معالجة واقعية وعادلة وقابلة للاستمرار.

الأمين العام

الدكتور فادي خلف



ملاحظة : إن الافتتاحية التي يكتبها الأمين العام في النشرات الدورية لجمعية مصارف لبنان تمثل رأيه وتحليله الشخصي للمستجدات، دون أن تلزم بأي شكل من الأشكال الجمعية بمضمونها الذي يبقى على مسؤولية الأمين العام وحده.

الوضع الإقتصادي العام

أذار 2026

أولاً- الوضع الإقتصادي العام

الشيكات المتقاصة

في آذار ٢٠٢٦، وبحسب المعطيات المتوافرة عن حركة مقاصة الشيكات بموجب التعميم ١٦٥ الذي يسمح بتبادل شيكات صادرة عن حسابات Fresh بالليرة اللبنانية وبالدولار الأميركي، بلغ عدد الشيكات المتقاصة بالليرة ٢٩٦٣ شيكاً بقيمة ٤١٩٨ مليار ليرة،

وبلغ عدد الشيكات المتقاصة بالعملات الأجنبية ٨٧٢٢ شيكاً بقيمة قاربت الـ ١٠٥ ملايين دولار أميركي. وبذلك، يكون عدد الشيكات بالليرة قد ازداد بـ ٥٩٩٨ شيكاً وبمقدار ٧٨٣٩ مليار ليرة في الفصل الأول من العام ٢٠٢٦ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٥، وكذلك ازداد عدد الشيكات بالعملات الأجنبية بـ ١٧١٩٨ شيكاً وبقيمة ٢١٢,٢ مليون دولار.

جدول رقم 1

تطور الشيكات المتقاصة والصادرة عن حسابات Fresh في الفصل الأول من السنوات

2026-2024

2026	2025	2024	
			الشيكات بالليرة
9675	3677	1352	- العدد
15216	7377	2125	- القيمة (مليار ليرة)
1573	2006	1572	- متوسط قيمة الشيك (ملايين الليرات)
			الشيكات بالعملات الأجنبية
28271	11073	2965	- العدد
365,0	152,8	36,2	- القيمة (مليون دولار)
12911	13801	12196	- متوسط قيمة الشيك (دولار)

المصدر: مصرف لبنان

مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٥. وبلغت قيمة الشيكات المتقاصة بالعملات الأجنبية ٢٣ مليون دولار مقابل ١٨ مليون دولار و٨٤ مليون دولار في الأشهر الثلاثة على التوالي، وانخفضت بنسبة ٦٩,٤٪ في الفصل الأول من العام ٢٠٢٦ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبقه.

أما بالنسبة لحركة مقاصة الشيكات الصادرة عن حسابات غير مصنفة Fresh، بلغت قيمة الشيكات المتقاصة بالليرة اللبنانية ٥٤٨٩ مليار ليرة في آذار ٢٠٢٦ مقابل ٦١٧٠ مليار ليرة في الشهر الذي سبق و٥٨٢١ مليار ليرة في آذار ٢٠٢٥، وارتفعت بنسبة ٨,٠٪ في الفصل الأول من العام ٢٠٢٦ بالمقارنة



جدول رقم 2

تطور الشيكات المتقاصّة الصادرة عن حسابات غير مصنّفة Fresh في الفصل الأول من السنوات 2026-2023

2026	2025	2024	2023	
				الشيكات بالليرة
17	27	52	116	- العدد (آلاف)
16599	15364	17921	14886	- القيمة (مليار ليرة)
976412	569037	344635	128328	- متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
				الشيكات بالعملات الأجنبية
3	3	7	45	- العدد (آلاف)
78	255	516	1555	- القيمة (مليون دولار)
26000	85000	73714	34556	- متوسط قيمة الشيك (دولار)

المصدر : مصرف لبنان

الثمينة من ذهب والماس ومجوهرات المركز الأول وشكّلت حصّتها ٢٢,٣٪ من المجموع، تلتها المنتجات المعدنية (النفطية) وبلغت حصّتها ٢١,٣٪، ثمّ الآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائية (٩,٣٪)، فمنتجات الصناعة الكيماوية (٨,٥٪)، ومعدّات النقل (٦,٦٪). وعلى صعيد أبرز البلدان التي استورد منها لبنان السلع في الشهرين الأولين من العام ٢٠٢٦، حلّت الصين في المرتبة الأولى إذ بلغت حصّتها ١٢,٤٪ من مجموع الواردات، لتأتي بعدها سويسرا (١٢,٣٪)، ثمّ الإمارات العربية المتحدة (٨,٠٪)، فالمملكة العربية السعودية (٧,٣٪)، ثمّ الولايات المتحدة الأمريكية (٦,٤٪).

حركة الاستيراد

في شباط ٢٠٢٦، بلغت قيمة الواردات السلعية ١٨٦٠ مليون دولار مقابل ١٨٩٧ مليون دولار في الشهر الذي سبق و١٤٠٥ ملايين دولار في شباط ٢٠٢٥. وبذلك، تكون قيمة الواردات السلعية قد ازدادت بنسبة ٣٢,٦٪ في الشهرين الأولين من العام ٢٠٢٦ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبقه، في حين تراجعت الكمّيات المستوردة المقاسة بالأطنان بنسبة ٣,٢٪ في الفترة المذكورة. وتوزّعت الواردات السلعية في الشهرين الأولين من العام ٢٠٢٦ بحسب نوعها كالآتي: احتلّت المعادن

جدول رقم 3

الواردات السلعية في الشهرين الأولين من السنوات 2026-2023

نسبة التغير	2026	2025	2024	2023	
%، 2026-2025					
32,6+	3757	2834	2723	2810	الواردات السلعية (مليون دولار)
3,2-	2424	2505	2030	1920	الواردات السلعية (ألف طن)

المصدر: المركز الآلي الجمركي



ذهب والماس ومجوهرات المركز الأول وبلغت حصتها ١٩,٩% من مجموع الصادرات، تلتها المعادن العادية ومصنوعاتها (١٧,٨%)، فمنتجات صناعة الأغذية (١٤,٩%)، ثم الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية (١٣,٨%)، فمنتجات الصناعة الكيماوية (٨,٠%). ومن أبرز البلدان التي صدر إليها لبنان السلع في الشهرين الأولين من العام ٢٠٢٦، نذكر: الإمارات العربية المتحدة التي احتلت المرتبة الأولى وبلغت حصتها ١٥,٢% من إجمالي الصادرات السلعية، تلتها تركيا (١٠,١%)، ثم سوريا (٧,٠%)، فالعراق (٤,٥%) وألمانيا (٤,٣%).

حركة التصدير
في شباط ٢٠٢٦، بلغت قيمة الصادرات السلعية ٢٢٠ مليون دولار، مقابل ٢٠٦ ملايين دولار في الشهر الذي سبقه و٣٠٠ مليون دولار في شباط ٢٠٢٥. وتراجعت قيمة الصادرات السلعية بنسبة ٣١,٩% في الشهرين الأولين من العام ٢٠٢٦ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبقه، كما تراجعت الكميات المصدرّة بنسبة ١٥,٩% في الفترة المذكورة. وتوزعت الصادرات السلعية في الشهرين الأولين من العام ٢٠٢٦ بحسب نوعها كالآتي: احتلت المعادن الثمينة من

جدول رقم 4

الصادرات السلعية في الشهرين الأولين من السنوات 2026-2023

نسبة التغير 2026-2025، %	2026	2025	2024	2023	
31,9-	426	626	443	464	الصادرات السلعية (مليون دولار)
15,9-	215	256	259	239	الصادرات السلعية (ألف طن)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

بحوالي ١٩٦١ مليون دولار في شباط ٢٠٢٦، وبقيمة ٢٢٤١ مليون دولار في آذار ٢٠٢٥. أما الموجودات الخارجية الصافية دون الذهب، فقد تراجعت بحوالي ٤١٠ ملايين دولار في شهر آذار ٢٠٢٦، وبحوالي ٨١ مليون دولار في الفصل الأول من العام ٢٠٢٦ مقابل ارتفاعها بحوالي ١١٣٠ مليون دولار في الفصل الأول من العام ٢٠٢٥.

قطاع البناء

- في آذار ٢٠٢٦، بلغت مساحات البناء المرخص بها لدى نقابتي المهندسين في بيروت والشمال حوالي ٤٤٠ ألف متر مربع (٢م)، مقابل ٨٢٦ ألف م^٢ في الشهر الذي سبق و٤٠٥ آلاف م^٢ في آذار ٢٠٢٥. وازدادت هذه المساحات بنسبة ١٤,٤% في الفصل الأول من العام ٢٠٢٦ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٥.

الحسابات الخارجية

- في شباط ٢٠٢٦، بلغ عجز الميزان التجاري ١٦٤٠ مليون دولار مقابل عجز قدره ١٦٩١ مليون دولار في الشهر الذي سبق وعجز بقيمة ١١٠٥ ملايين دولار في شباط ٢٠٢٥. وارتفع عجز الميزان التجاري إلى ٣٣٣١ مليون دولار في الشهرين الأولين من العام ٢٠٢٦ مقابل عجز قدره ٢٢٠٧ ملايين دولار في الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٥.

- في آذار ٢٠٢٦، تراجعت الموجودات الخارجية الصافية بما فيها الذهب لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية بحوالي ٦٠٣٩ مليون دولار، نتيجة تراجع كل من صافي الموجودات الخارجية لدى مصرف لبنان بحوالي ٥٩٦٩ مليون دولار وصافي الموجودات الخارجية لدى المصارف والمؤسسات المالية بحوالي ٧٠ مليون دولار. وكانت الموجودات الخارجية الصافية بما فيها الذهب قد ارتفعت

جدول رقم 5

مساحات البناء المرخص بها في الفصل الأول من السنوات 2026-2023

2026	2025	2024	2023
1982	1733	1455	1299

مساحات البناء الإجمالية (ألف م²)

المصدر: نقابتا المهندسين في بيروت والشمال

قطاع النقل الجوي

في آذار ٢٠٢٦، تراجع عدد الرحلات الإجمالية من وإلى مطار رفيق الحريري الدولي إلى ١٤٤١ رحلة بسبب الحرب الدائرة، كما تراجع عدد الركاب القادمين إلى ٤٩٠٣٧ شخصاً وعدد المغادرين إلى ٩٠١٥٣ شخصاً وعدد الركاب العابرين إلى ٤ أشخاص. وعلى صعيد حركة الشحن عبر المطار في الشهر المذكور، انخفض حجم البضائع المفرغة إلى ١٧٧١ طناً مقابل ٦٢٤ طناً للبضائع المشحونة. وفي الفصل الأول من العام ٢٠٢٦ وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٥، ازدادت حركة المغادرين بنسبة ٣,٩٪، في حين تراجع عدد الرحلات بنسبة ٣,٣٪، كما تراجعت كل من حركة القادمين بنسبة ٢٦,٩٪، وحركة شحن البضائع عبر المطار بنسبة ٧,٢٪.

- في آذار ٢٠٢٦، بلغت قيمة الرسوم العقارية المستوفاة عبر مختلف أمانات السجل العقاري ١٣٩٩,٦ مليار ليرة مقابل ١٩٠٣,٧ مليار ليرة في الشهر الذي سبق و١٩٩٣,١ مليار ليرة في آذار ٢٠٢٥، لترتفع بذلك بنسبة ١٣,٠٪ في الفصل الأول من العام ٢٠٢٦ مقارنة مع الفصل ذاته من العام الذي سبق.
- على صعيد كمّيات الإسمت المسلمة، فقد بلغت ٢٣٣ ألف طن في كانون الأول ٢٠٢٥ مقابل ٢٣٩ ألف طن في الشهر الذي سبقه و١٥٢ ألف طن في كانون الأول ٢٠٢٤. وبذلك تكون هذه الكمّيات قد سجّلت ارتفاعاً كبيراً نسبته ٣٦,٠٪ في العام ٢٠٢٥ بالمقارنة مع العام الذي سبقه.

جدول رقم 6

حركة مطار رفيق الحريري الدولي وحصّة الميديل ايست منها في الفصل الأول من العامين 2026-2025

التغير، %	2026	2025	
3,3-	10064	10406	حركة الطائرات (عدد)
	47,7	53,0	منها: حصّة الميديل ايست، %
26,9-	495586	678263	حركة القادمين (عدد)
	46,0	53,1	منها: حصّة الميديل ايست، %
3,9+	598590	576277	حركة المغادرين (عدد)
	49,3	55,6	منها: حصّة الميديل ايست، %
-	1214	133	حركة العابرين (عدد)
7,2-	13578	14627	حركة شحن البضائع (طن)
	30,3	32,4	منها: حصّة الميديل ايست، %

المصدر: قسم التطوير والتسويق في مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت

١٩٥٢٥ مستوعباً. وفي العام ٢٠٢٥ وبالمقارنة مع العام ٢٠٢٤، ازداد كل من عدد المستوعبات المفرغة بنسبة ٢٧,٢٪ وحجم البضائع المفرغة بنسبة ٢٣,٠٪، في حين تراجع كل من عدد البواخر التي دخلت المرفأ بنسبة ٣,٩٪

في كانون الأول ٢٠٢٥، بلغ عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت ١١٧ باخرة، وحجم البضائع المفرغة فيه ٤٩٣٤٩٩ طناً والمشحونة ٩١٩١٦ طناً، وعدد المستوعبات المفرغة

وحجم البضائع المشحونة بنسبة ٠,٥٪.

مؤشر أسعار الاستهلاك

في آذار ٢٠٢٦، ارتفع مؤشر أسعار الاستهلاك في لبنان الذي تنشره إدارة الإحصاء المركزي بنسبة ٤,٩١٪ قياساً على الشهر الذي سبق، فيما ارتفع بنسبة ١٧,٢٦٪ قياساً على آذار ٢٠٢٥، حيث سجلت جميع بنود المؤشر، باستثناء الاتصالات، ارتفاعاً بنسب متفاوتة. وجاءت الزيادة الأبرز في كل من بند الاستجمام والتسليّة والثقافة وبند التعليم ثم النقل فالسكن والمواد الغذائية والمشروبات غير الروحية.

بورصة بيروت

في آذار ٢٠٢٦، بلغ عدد الأسهم المتداولة في سوق بيروت ٦٨١٧٧٠ سهماً بقيمة تداول إجمالية قدرها ٧,٥ ملايين دولار مقابل تداول ٨٧٢٩٠٧ أسهم

بقيمة إجمالية قدرها ٢٧,١ مليون دولار في الشهر الذي سبق (١٦٢٦٨٥٧ سهماً متداولاً بقيمة ١٦,٧ مليون دولار في آذار ٢٠٢٥). على صعيد آخر، بلغت الرسملة السوقية ١٨٢٦٤ مليون دولار في نهاية آذار ٢٠٢٦ مقابل ١٨٩٤٥ مليون دولار في نهاية شباط الماضي (٢٣٥٣٢ مليون دولار في نهاية آذار ٢٠٢٥). وفي آذار ٢٠٢٦، استحوذت شركة سوليدير بسهميها «أ» و«ب» بحوالي ٨٩,٦٪ من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت، تلاها القطاع المصرفي بنسبة قاربت ٩,٠٪، فالقطاع الصناعي بنسبة ١,٤٪. وعند مقارنة حركة البورصة في الفصل الأول من العامين ٢٠٢٥ و٢٠٢٦ يتبيّن الآتي:

- انخفاض عدد الأسهم المتداولة من ٣,٥ ملايين سهم إلى ٢,٩ مليوناً.
- ارتفاع قيمة التداول من ٦٩,٧ مليون دولار إلى ١٠٠,٨ مليون.

الملاحق الإحصائي الوضع الاقتصادي العام

تبادل لبنان التجاري مع الخارج في الشهي الأولين من العام 2026

الصادرات السلعية			الواردات السلعية		
النسبة (%)	القيمة (مليون د.أ.)	البلد	النسبة (%)	القيمة (مليون د.أ.)	البلد
15.3	65	الإمارات العربية المتحدة	12.4	465	الصين
10.1	43	تركيا	12.3	461	سويسرا
7.0	30	سورية	8.0	302	الإمارات العربية المتحدة
4.5	19	العراق	7.3	273	المملكة العربية السعودية
4.2	18	ألمانيا	6.4	239	الولايات المتحدة الأميركية
4.0	17	الأردن	6.1	228	اليونان
3.5	15	سويسرا	5.9	223	مصر
3.5	15	مصر	5.3	198	إيطاليا
3.1	13	قطر	3.7	138	تركيا
2.6	11	ساحل العاج	3.6	137	ألمانيا
2.6	11	الولايات المتحدة الأميركية	2.0	77	البرازيل
2.1	9	كونغو	2.0	76	فرنسا
2.1	9	إيطاليا	1.7	63	المملكة المتحدة
1.9	8	اليونان	1.6	60	الهند
1.6	7	جمهورية كوريا	1.4	54	اليابان
1.6	7	كندا	1.1	43	أوكرانيا
30.3	129	دول أخرى	19.2	720	دول أخرى
100.0	426	مجموع الصادرات السلعية	100.0	3757	مجموع الواردات السلعية

المصدر: إدارة الجمارك

تغيّر صافي الموجودات الخارجية في القطاع المالي
(مليون دولار)

2026			2025			2024	2023	2022	2021	الشهر/العام
المصارف والمؤسسات المالية**	مصرف لبنان*	المجموع	المصارف والمؤسسات المالية**	مصرف لبنان*	المجموع					
5744.7	202.5	5542.2	2208.3	283.4	1925.0	(111.0)	(461.5)	(353.0)	(410.6)	كانون الثاني
1960.8	142.9	1817.9	919.1	166.0	753.1	89.6	2099.7	(601.8)	(340.6)	شباط
(6038.9)	(70.0)	(5969.0)	2240.9	90.9	2150.0	1629.9	(463.5)	(518.5)	(95.9)	آذار
			2474.2	266.3	2207.8	1160.7	62.3	(229.4)	(546.0)	نيسان
			300.8	83.0	217.8	471.0	(5.6)	(402.3)	(180.7)	أيار
			352.2	250.1	102.1	(536.0)	(88.2)	(474.1)	(238.3)	حزيران
			424.8	85.4	339.4	1131.5	(217.2)	(207.7)	38.7	تموز
			1149.5	(55.8)	1205.4	1271.1	145.1	(314.3)	(592.8)	أب
			3824.8	43.8	3781.0	1358.2	470.2	48.5	784.6	أيلول
			1934.3	41.6	1892.7	1748.8	(81.2)	192.8	(154.4)	تشرين الأول
			1500.1	64.7	1435.5	(984.4)	185.6	(354.4)	159.9	تشرين الثاني
			2231.6	215.7	2015.9	(789.5)	591.3	17.1	(384.4)	كانون الأول
1666.5	275.4	1391.1	19560.7	1535.1	18025.7	6439.9	2237.0	(3197.1)	(1960.5)	المجموع العام

المصدر : مصرف لبنان

* تعكس التغيرات الكبيرة في صافي الموجودات الخارجية لمصرف لبنان الارتفاع في قيمة الذهب.
** تعود الزيادة في شهر تشرين الأول ٢٠٢٤ بشكل أساسي إلى إعادة تصنيف بعض حسابات رأس المال وفقاً لمعايير الإقامة والمحاسبة ضمن المطلوبات الخارجية.
ملاحظة عامة: تجدر الإشارة إلى أن مقارنة التغير في الموجودات الخارجية الصافية في العام ٢٠٢٤ مع الأعوام السابقة لم تعد صالحة بعد أن أدخل مصرف لبنان في احتساب الموجودات الخارجية لديه بدءاً من كانون الثاني ٢٠٢٤ الذهب واستثنى سندات اليوروبندز والتسليفات بالعملات الأجنبية للمصارف والمؤسسات المالية.

مساحات البناء (م^٢)

آذار 2025 - آذار 2026

المحافظات	آذار 25	النسبة (%)	آذار 26	النسبة (%)
بيروت	21152	5.23	22198	5.03
جبل لبنان	150436	37.17	204067	46.22
البقاع	31166	7.70	32049	7.26
الشمال (1)	3128	0.77	4607	1.04
الشمال (2)	84120	20.78	146370	33.15
الجنوب	68641	16.96	28854	6.53
النبطية	46121	11.39	3412	0.77
المجموع	404764	100.00	441557	100.00

المصدر : نقابتا المهندسين في بيروت والشمال.

حركة مطار بيروت الدولي
أذار 2025 - أذار 2026

الشهر	الطائرات			الركاب				المجموع	البضائع (طن)		
	هبوط	اقلاع	المجموع	وصول	مغادرة	المجموع	مرور		استيراد	تصدير	المجموع
أذار 25	1877	1871	3748	234639	168445	403084	44	4288	1470	5758	
أذار 26	719	722	1441	49037	90153	139190	4	1771	624	2395	
التغير %	-61.7	-61.4	-61.6	-79.1	-46.5	-65.5	-90.9	-65.5	-58.7	-58.4	

المصدر : مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت
كانون الأول 2024 - كانون الأول 2025

التغير %	كانون الأول 2025	كانون الأول 2024	
7.3	117	109	عدد البواخر
35.5	493499	364262	البضائع المفرغة (طن)
14.3	91916	80405	البضائع المشحونة (طن)
45.3	19525	13434	المستوعبات المفرغة
59.3	5537	3475	عدد السيارات المستوردة

المصدر : إدارة واستثمار مرفأ بيروت



احتساب تسديد الفوائد وأقساط ديون خارجية، يكون قد تحقّق فائض أولي فعلي بقيمة ٣٨٣٢٧ مليار ليرة (حوالي ٤٢٨ مليون دولار) في العام ٢٠٢٤. يُذكر أنّ وزارة المالية توقّفت منذ الشهر الأخير من العام ٢٠٢١ عن نشر أرقام الإيرادات والنفقات العامة الشهرية مع تفاصيلها وتوزّعها. وكانت دائرة السيولة في مديرية الخزينة في وزارة المالية، نشرت أرقاماً مقتضبة عن العام ٢٠٢٣ بيّنت أنّ المدفوعات الإجمالية بلغت ٢,٤ مليار دولار في العام ٢٠٢٣ مقابل ٢,٨ مليار للمقبوضات الإجمالية، لينتج بذلك فائض عام بمقدار ٣٨٠ مليون دولار.

ثانياً - التطوّرات في المالية العامة والدين العام
نشرت وزارة المالية أرقام المالية العامة الفعلية للعام ٢٠٢٤، والتي بيّنت أنّ المقبوضات الفعلية بلغت ٣٤٨٢٣٣ مليار ليرة (أي ما يعادل ٣,٨٩ مليارات دولار)، توزّعت على الإيرادات الضريبية بنسبة ٧٣٪ مقابل ١٥٪ للإيرادات غير الضريبية و١٢٪ لمقبوضات الخزينة. وبلغت المدفوعات الإجمالية الفعلية حوالي ٣٤٥٠٠٠ مليار ليرة (أو ما يعادل ٣,٨٥ مليار دولار) في العام ٢٠٢٤. وعليه، تكون الخزينة حقّقت فائضاً إجمالياً بقيمة ٣٢٣٣ مليار ليرة في كامل العام ٢٠٢٤. وفي حال عدم

المالية العامة (المبالغ بمليارات الليرات اللبنانية)

2024	2023	2022	
348,233	236,537	34,758	المقبوضات الإجمالية
345,000	204,000	49,241	المدفوعات الإجمالية
3,233	32,537	-14,483	الرصيد العام
89,500	85,500	1,508	سعر الصرف المعتمد ل.ل./دولار أمريكي

المصدر: وزارة المالية

لسندات الخزينة بالليرة تراجعها وبلغت ٤٤٧٤٥ مليار ليرة في نهاية الشهر المذكور مقابل ٤٥٩٥٣ مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و٤٧٨٤٧ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥. ويعود الانخفاض المتواصل إلى التوقّف عن إصدار أي من فئات السندات منذ كانون الثاني ٢٠٢٤ بموجب قرار من وزارة المالية، مقابل استحقاقات سندات من الفئات المختلفة، وقد بلغت الاستحقاقات حوالي ٣١٠١ مليار ليرة في الفصل الأول من العام ٢٠٢٦.

أما بخصوص الدين العام، وفي انتظار صدور الأرقام الرسمية المحدّثة من وزارة المالية، نكتفي بعرض تطورات محفظة سندات الخزينة بالليرة المتوافرة شهرياً. ويمكن الاطّلاع على المعطيات الرسمية المنشورة المتعلقة بالدين العام (لغاية كانون الثاني ٢٠٢٣) في الملحق الإحصائي أدناه.

سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية
في آذار ٢٠٢٦، واصلت القيمة الإسمية للمحفظة الإجمالية

جدول رقم 7 توزّع سندات الخزينة بالليرة على جميع الفئات (نهاية الفترة - بالنسبة المئوية)

المجموع	180 شهراً	120 شهراً	84 شهراً	60 شهراً	36 شهراً	
100,00	2,96	58,32	21,96	9,86	6,90	ك 1 2025
100,00	3,08	59,94	21,72	8,50	6,75	شباط 2026
100,00	3,17	61,56	19,96	8,38	6,93	آذار 2026

المصدر: بيانات مصرف لبنان

في نهاية آذار ٢٠٢٦، بلغت حصة السندات من فئة ١٠ سنوات حوالي ٦١,٦٪ من مجموع المحفظة، تلتها فئة ٥ سنوات (حوالي ٨,٤٪). والسندات من فئة ٧ سنوات (٢٠,٠٪) والسندات من

الملحق الإحصائي التطورات في الدين العام

توزع سندات الخزينة حسب المكتتبين (نهاية الفترة - مليار ليرة)

النسبة (%)	ك23-2	النسبة (%)	ك22-1	النسبة (%)	ك22-2	البيان
16.7	15303	16.8	15317	20.7	18850	المصارف
62.3	57022	63.1	57403	64.0	58255	مصرف لبنان
0.7	610	0.7	625	0.5	428	المؤسسات المالية
19.6	17905	18.9	17153	14.1	12869	المؤسسات العامة
0.8	699	0.5	413	0.6	571	الجمهور
100.0	91539	100.0	90911	100.0	90973	المجموع

المصدر : مصرف لبنان

الدين العام في نهاية الفترة (مليار ليرة)

النسبة (%)	ك23-2	النسبة (%)	ك22-1	النسبة (%)	ك22-2	النسبة (%)	ك21-1	
100.0	91795	100.0	91169	100.0	91278	100.0	93247	الدين العام المحرر بالليرة اللبنانية (مليار ل.ل.)
62.1	57022	63.0	57403	63.8	58255	62.2	58002	مصرف لبنان
	0		0		0		0	قروض
	57022		57403		58255		58002	سندات خزينة
16.9	15559	17.1	15575	21.0	19155	22.7	21200	المصارف
	15303		15317		18850		20900	سندات خزينة
	256		258		305		300	قروض للمؤسسات العامة
20.9	19214	20.0	18191	15.2	13868	15.1	14045	آخرون (سندات)
	699		413		571		581	الجمهور
	17905		17153		12869		13021	المؤسسات العامة
	610		625		428		443	المؤسسات المالية
100.0	41573	100.0	41337	100.0	38754	100.0	38515	الدين المحرر بالعملة الأجنبية (مليون دولار أمريكي)
5.0	2062	5.0	2062	5.1	1979	5.1	1962	مؤسسات التنمية والحكومات
95.0	39512	95.0	39275	94.9	36774	94.9	36553	غيرها
	28707		26445		17944		19238	ودائع القطاع العام (مليار ليرة)

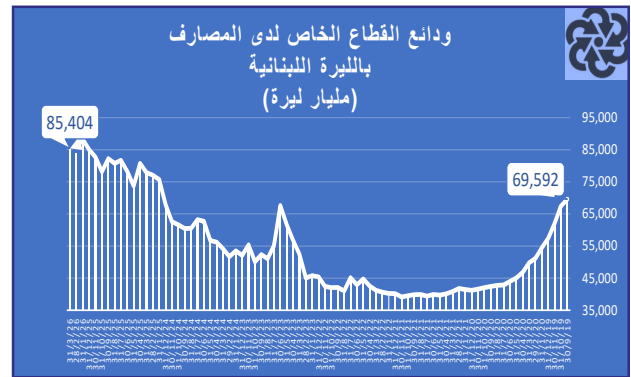
المصدر : مصرف لبنان

للقطاع الخاص بالليرة على نحو بسيط إلى ١٠٩٧٨ مليار ليرة في نهاية آذار ٢٠٢٦ مقابل ١٠٩٠١ مليار ليرة في نهاية شباط ٢٠٢٦ و١٠٤٢٢ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥. ونُذكَر بأنَّ هذه التسليفات عرفت منحنى تراجعياً واضحاً منذ بداية الأزمة، مع حصول بعض الزيادات من وقت إلى آخر عند ارتفاع الطلب لتمويل نفقات تشغيلية أو لتسديد مستحقّات بالليرة.

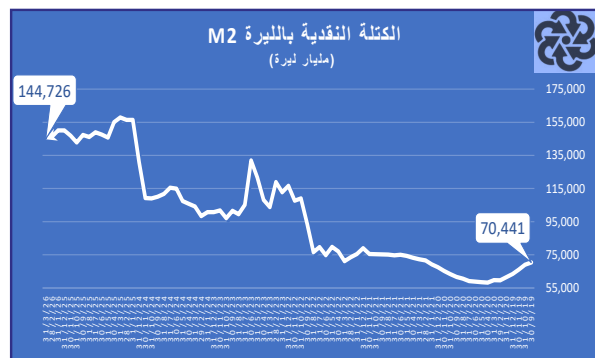


ثالثاً: التطورات المصرفية والنقدية • الودائع والتسليفات بالليرة

ازدادت وداائع القطاع الخاص بالليرة لدى المصارف إلى ٨٥٤٠٤ مليارات ليرة في نهاية آذار ٢٠٢٦، مقابل ٨٣٨٦٩ مليار ليرة في نهاية شباط ٢٠٢٦ و٨٤٩٧٣ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥. كما ارتفعت التسليفات الممنوحة من المصارف

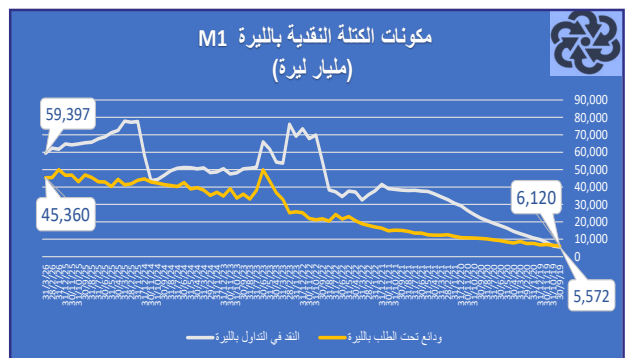


• **الكتلة النقدية بالليرة**
تراجعت قيمة النقد في التداول بالليرة، أحد أبرز مكوّنات الكتلة النقدية بالليرة M2، إلى ٥٩٣٩٧ مليار ليرة في نهاية آذار ٢٠٢٦، مقابل ٦٢٣٨٨ مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و٦٤٧١١ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥. كما تراجعت الكتلة النقدية بالليرة M2، والتي تتضمّن النقد في التداول والودائع تحت الطلب والودائع الابدّارية العائدة للقطاع الخاص المقيم لدى الجهاز المصرفي، إلى ١٤٤٧٢٦ مليار ليرة في نهاية آذار ٢٠٢٦ مقابل ١٤٦٢٤٨ مليار ليرة في نهاية شباط ٢٠٢٦ و١٥٠٠٣٠ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥.



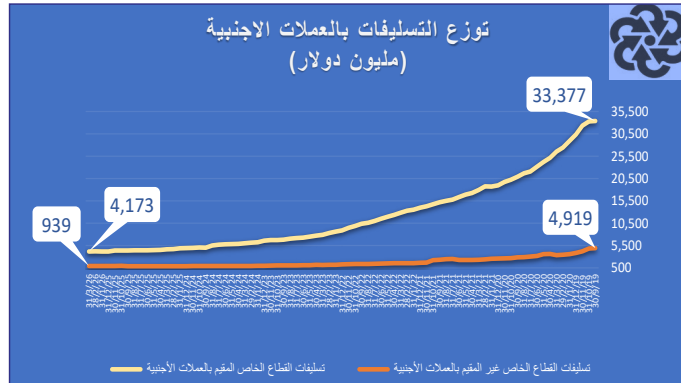
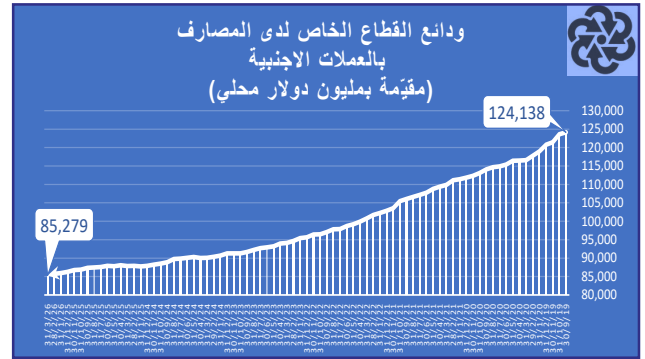
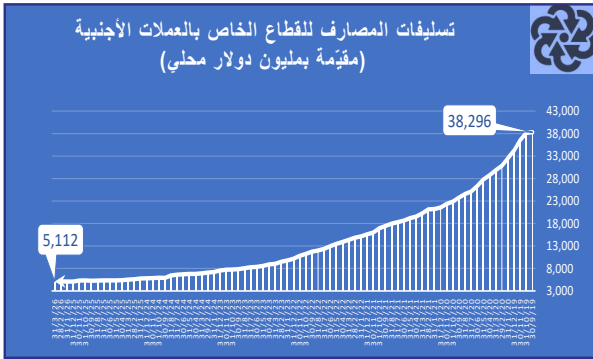
وبذلك، تكون نسبة التسليفات بالليرة إلى الودائع بالليرة قد بلغت ١٢,٩٪ في نهاية آذار ٢٠٢٦، مقابل ١٣,٠٪ في نهاية الشهر الذي سبقه. أما استعمالات باقي الودائع بالليرة (غير التسليف للقطاع الخاص)، فهي تتوزّع بين سندات خزينة وإيداعات لدى مصرف لبنان بالليرة.

• **وبقيت محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالليرة شبه مستقرّة بحيث بلغت ٧٤٠٣ مليارات ليرة في نهاية آذار ٢٠٢٦، مقابل ٧٣٨٧ مليار ليرة في نهاية شباط ٢٠٢٦ و٧٣٥٧ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥.**



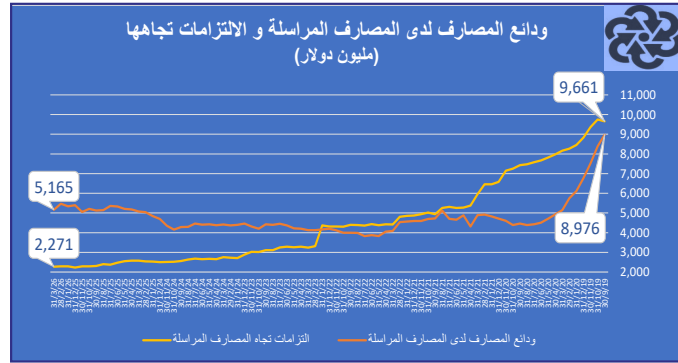
• للقطاع الخاص بالعملة الأجنبية حوالي ٥,١١ مليارات دولار في نهاية آذار ٢٠٢٦، وتوزعت بين حوالي ٤,١٧ مليارات دولار للقطاع الخاص المقيم وحوالي ٠,٩٤ مليار دولار للقطاع الخاص غير المقيم، مقابل ٥,١٢ مليارات دولار في نهاية شباط ٢٠٢٦ و٥,٠٨ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥.

• الودائع والتسليفات بالعملة الأجنبية تراجمت وودائع القطاع الخاص بالعملة الأجنبية لدى المصارف إلى حوالي ٨٥,٣ مليار دولار في نهاية آذار ٢٠٢٦، مقابل ٨٥,٧ مليار دولار في نهاية شباط ٢٠٢٦ و٨٦,٢ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥. مع العلم أنها تتضمن وودائع ال-Fresh من جهتها، بلغت التسليفات الممنوحة من المصارف



• تراجمت وودائع المصارف لدى المصارف المراسلة إلى حوالي ٥,٢ مليارات دولار في نهاية آذار ٢٠٢٦، مقابل ٥,٥ مليارات دولار في نهاية الشهر الذي سبقه، في حين بقيت التزامات المصارف تجاه مؤسسات مالية غير مقيمة مستقرّة على ٢,٣ مليار دولار في نهاية آذار ٢٠٢٦، شأنها في نهاية الشهر الذي سبقه.

وبذلك، تكون نسبة التسليفات بالعملة الأجنبية إلى الودائع بالعملة الأجنبية قد بلغت ٦,٠% في نهاية آذار ٢٠٢٦، شأنها في نهاية الشهر الذي سبقه. • تراجمت محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالعملة الأجنبية، صافية من المؤونات، إلى حوالي ٢,٢ مليار دولار في نهاية آذار ٢٠٢٦، مقابل ٢,٥ مليار دولار في نهاية شباط ٢٠٢٦



• تراجمت ودائع المصارف التجارية بالليرة وبالعملات الأجنبية لدى مصرف لبنان الصافية من الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) إلى ٧٦,٣ مليار دولار في نهاية آذار ٢٠٢٦، مقابل ٧٧,٤ مليار دولار في نهاية شباط ٢٠٢٦ و ٢٠٢٥. مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥.

• تراجمت حسابات رأس المال إلى حوالي ٤,٧ مليارات دولار في نهاية آذار ٢٠٢٦، مقابل ٥,٠ مليارات دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و ٤,٩ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥.



• تراجمت حسابات رأس المال إلى حوالي ٤,٧ مليارات دولار في نهاية آذار ٢٠٢٦، مقابل ٥,٠ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥.

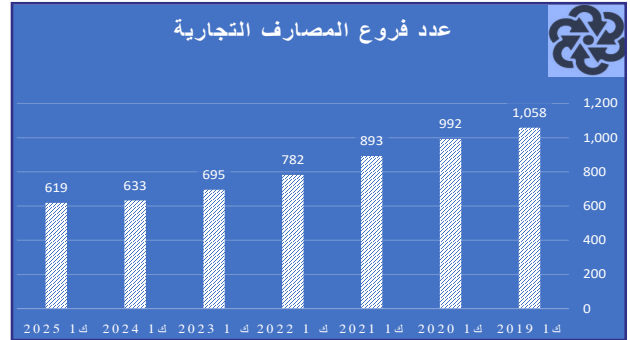
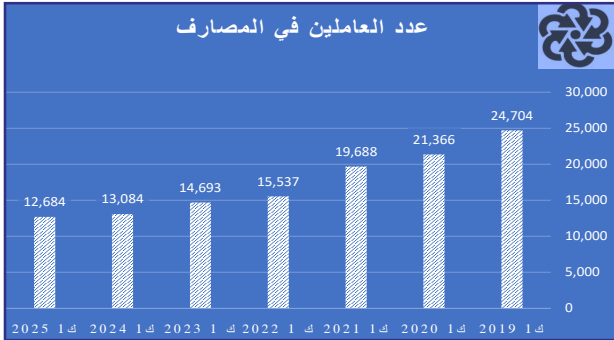
• تراجمت القيم الثابتة المادية قليلاً إلى حوالي ٢,٣ مليار دولار في نهاية آذار ٢٠٢٦، مقابل ٢,٥ مليار دولار في نهاية كل من شباط ٢٠٢٦ وكانون الأول ٢٠٢٥.



• تراجمت القيم الثابتة المادية قليلاً إلى حوالي ٢,٣ مليار دولار في نهاية آذار ٢٠٢٦، مقابل ٢,٥ مليار دولار في نهاية كل من شباط ٢٠٢٦ وكانون الأول ٢٠٢٥.

• عدد فروع المصارف التجارية وعدد العاملين في القطاع المصرفي

• عدد فروع المصارف التجارية وعدد العاملين في القطاع المصرفي



المصدر : مصرف لبنان

٧,٣٨٪ وبلغ متوسط عمر المحفظة ٧,٨٤ سنوات.

الفوائد المصرفية على الليرة

في آذار ٢٠٢٦، انخفض متوسط الفائدة على الودائع بالليرة اللبنانية إلى ٣,٦٦٪ مقابل ٥,١٣٪ في الشهر الذي سبق (٢,٠٠٪ في آذار ٢٠٢٥)، فيما ارتفع قليلاً متوسط الفائدة على التسليفات بالليرة إلى ٩,٨٠٪ في آذار ٢٠٢٦ مقابل ٩,٧٤٪ في الشهر الذي سبق (٦,٤١٪ في آذار ٢٠٢٥).

على صعيد معدل فائدة القروض بين المصارف (Interbank rate on call) بالليرة، فقد بلغ ١٤٠٪ بالحد الأقصى في آذار ٢٠٢٦، وبلغ المعدل الشهري المثقل ٨٠,٣٩٪ مقابل ٣٥,١٨٪ في الشهر الذي سبق و٢٠,٢٢٪ في آذار ٢٠٢٥.

ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة على الليرة في عدد من الأشهر:

جدول رقم 9

تطور الفائدة على الليرة، بالنسبة المئوية (٪)

آذار	شباط	آذار	
2026	2026	2025	
3,66	5,13	2,00	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجددة
9,80	9,74	6,41	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجددة
80,39	35,18	20,22	المعدل المثقل للقروض بين المصارف

المصدر : مصرف لبنان



الفوائد المصرفية على الدولار

بالدولار إلى ٤,٧٨٪ في آذار ٢٠٢٦ مقابل ٣,٨٤٪ في الشهر الذي سبق (٤,١١٪ في آذار ٢٠٢٥). ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة المصرفية على الدولار في لبنان في عدد من الأشهر:

في آذار ٢٠٢٦، بقي متوسط الفائدة على الودائع بالدولار لدى المصارف في لبنان شبه مستقرّ وبلغ ٠,١٠٪ مقابل ٠,٠٨٪ في الشهر الذي سبق (٠,١٠٪ في آذار ٢٠٢٥)، وارتفع متوسط الفائدة على التسليفات

جدول رقم 10

تطور الفائدة على الدولار، بالنسبة المئوية (%)

آذار	شباط	آذار	
2026	2026	2025	
0,10	0,08	0,10	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجددة
4,78	3,84	4,11	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجددة

المصدر: مصرف لبنان

موجودات مصرف لبنان بالعملة الأجنبية

في نهاية الشهر الذي سبق و٣٩,٢ مليار دولار في نهاية آذار ٢٠٢٥.

في نهاية آذار ٢٠٢٦، بلغت موجودات مصرف لبنان الخارجية ٥٣,٨ مليار دولار مقابل ٥٩,٨ مليار دولار

جدول رقم 11

موجودات مصرف لبنان الخارجية القيمة بهلايين الدولارات، نهاية الفترة

آذار 2026	شباط 2026	ك 1 2025	آذار 2025	
42121	47750	40375	28341	الذهب
6095	6798	7739	10681	العملة الأجنبية
5564	5205	4280	169	الأوراق المالية الأجنبية
53780	59753	52394	39191	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

والمنظمات الدولية، فيما لا تتضمن موجوداته الخارجية كما أوردتها محفظته من سندات اليوروبندز المُصدّرة من قِبَل الدولة اللبنانية، كما لا تشمل القروض الممنوحة بالعملة الأجنبية للمصارف والمؤسسات المالية المقيمة.

يُذكر أن المصرف المركزي أدخل منذ كانون الثاني ٢٠٢٤ تعديلاً على احتساب موجوداته الخارجية بحيث باتت تتضمن الذهب والأوراق المالية الأجنبية التي يحتفظ بها، والعملة الأجنبية والودائع لدى المصارف المرخصة





الملحق الإحصائي
التطورات المصرفية والنقدية
الميزانية المجهّعة للمصارف التجارية كما في نهاية الفترة

(بمليارات ل.ل.)

26 آذار	شباط 26	ك 25	آذار 25	البيان
				الموجودات
6830962	6864130	6934779	7102896	الموفورات
6391	6597	6298	8682	- أوراق نقدية
6824570	6857533	6928481	7094213	- ودائع لدى مصرف لبنان
384318	385553	382503	426954	ديون على القطاع الخاص المقيم
10836	10758	10280	11177	- بالليرات اللبنانية
373482	374795	372223	415776	- بالعملات الأجنبية
201296	234237	217270	216932	ديون على القطاع العام
7403	7387	7357	8529	منها: سندات بالليرة
192952	225916	208690	206581	سندات بالعملات
941	935	1224	1822	ديون مختلفة
1009181	1025132	992180	905134	موجودات خارجية
84216	83357	82860	78854	- قروض على غير المقيمين
462293	489851	482636	454216	- قروض على مصارف غير مقيمة
248951	253097	249073	217036	- موجودات خارجية أخرى
83104	71563	51071	54787	نقد وودائع لدى مصارف مركزية غير مقيمة
130617	127263	126539	100241	محفظة الأوراق المالية للقطاع الخاص غير المقيم
339133	352534	353195	224661	القيم الثابتة
230147	241599	261458	293277	محفظة القطاع الخاص من الأوراق المالية
15626	17135	14723	18445	موجودات غير مصنفة
9010663	9120321	9156108	9188298	المجموع
				المطلوبات
5812951	5846625	5887261	6061254	ودائع القطاع الخاص المقيم
81837	80333	81724	75104	- ودائع بالليرة
5731114	5766293	5805537	5986151	- ودائع بالعملات الأجنبية
60480	71883	68188	55513	ودائع القطاع العام
1904882	1910793	1916235	1879547	ودائع القطاع الخاص غير المقيم
3567	3536	3248	2811	- بالليرات اللبنانية
1901316	1907256	1912987	1876736	- بالعملات الأجنبية
203269	204793	199450	231081	التزامات تجاه المصارف غير المقيمة
28995	28942	31775	44258	سندات دين
418731	448479	440538	406296	الأموال الخاصة
378329	408136	402452	374461	- أموال خاصة أساسية
40402	40343	38087	31835	- أموال خاصة مساندة
581355	608805	612662	510348	مطلوبات غير مصنفة
9010663	9120321	9156108	9188298	المجموع

المصدر : مصرف لبنان

* ابتداءً من كانون الثاني ٢٠٢٤، أصبح احتساب مكوّنات الميزانية المحزّرة بالدولار الأميركي على أساس سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار الواحد.

وضعية مصرف لبنان
كما في نهاية الفترة

(بمليارات ل.ل.)

البيان	آذار 25	ك 1 25	شباط 26	آذار 26
الموجودات				
الموجودات الخارجية :	3492447	4306173	4881992	4315355
- ذهب	2536494	3613517	4273605	3769848
(مقيم بملايين د.أ.)	(28341)	(40374)	(47750)	(42121)
- عملات أجنبية*	955953	692656	608387	545507
(مقيمة بملايين د.أ.)	(10681)	(7739)	(6798)	(6095)
ديون على القطاع الخاص	242	324	326	312
سلفات للمصارف التجارية	41394	38749	38012	38711
سلفات لمصارف متخصصة ومؤسسات مالية	1028	959	943	940
سلفات للقطاع العام	1487026	1486943	1486997	1487026
فروقات القطع	2623809	1435989	736006	1226868
محفظة الأوراق المالية	558836	959226	1040971	1072157
القيم الثابتة	642	717	680	686
عمليات السوق المفتوحة المؤجلة	149622	170558	174949	177139
أصول من عمليات تبادل ادوات مالية				
موجودات غير مصنفة	22859	6901	12616	14256
المجموع	8377904	8406538	8373491	8333450
المطلوبات				
النقد المتداول خارج مصرف لبنان	86777	71525	69535	66241
ودائع المصارف التجارية	7393495	7210517	7119949	7077827
ودائع المصارف المتخصصة والمؤسسات المالية	63790	67725	67429	67125
ودائع القطاع الخاص	4342	4270	4443	4321
التزامات تجاه القطاع العام	581952	772183	824525	824778
التزامات خارجية	164672	165210	165026	164776
(مقيمة بملايين د.أ.)	(1840)	(1846)	(1844)	(1841)
الأموال الخاصة	62219	103484	103444	103444
مطلوبات غير مصنفة	20658	11624	19140	24937
المجموع	8377904	8406538	8373491	8333450

المصدر : مصرف لبنان

* ابتداءً من كانون الثاني ٢٠٢٤، أصبح احتساب مكونات الميزانية المحررة بالدولار الأميركي على أساس سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار الواحد.

بناءً على توصية صندوق النقد الدولي للتوافق مع المعايير الدولية، وموجب قرار المجلس المركزي لمصرف لبنان رقم ٢٠٢٤/٢٠/٣٧ تاريخ ٢٠٢٤/٩/١٣، واعتباراً من كانون الثاني ٢٠٢٤، تمت إعادة تصنيف الموجودات بالعملة الأجنبية وفقاً لمفهوم الإقامة. استناداً إلى قرار المجلس المركزي رقم ٢٤/١٢/١ بتاريخ ٢٠٢٤/٥/٢٨، قام مصرف لبنان بإلغاء الهندسات المالية التي تمت مع المصارف ابتداءً من العام ٢٠١٧، حيث تم إطفاء جميع القروض مقابل ودائع المصارف بالليرة اللبنانية.



تطور الكتلة النقدية وشبه النقدية
كما في نهاية الفترة

(بمليارات ل.ل.)

بيان	آذار 25	شباط 26	آذار 26
الكتلة النقدية M1	119130	107820	104757
- النقد في التداول	77854	62388	59397
- ودائع تحت الطلب بالليرة	41276	45432	45360
الكتلة شبه النقدية	6062056	5842063	5808040
- ودائع أخرى بالليرة	38767	38427	39970
- ودائع بالعملات الأجنبية	6023289	5803635	5768070
سندات دين	30833	28942	28995
النقد وشبه النقد			
- بالليرات اللبنانية M2	157897	146248	144726
- بالليرات والعملات M3	6212019	5978825	5941791
- اجمالي الوفورات النقدية M4 = M3 + سندات الجمهور	6220162	5983105	5946034
عناصر التغطية :			
ديون صافية على الخارج	2105940	4066157	3524766
- الموجودات بالذهب	2536494	4273605	3769848
- الموجودات بالعملات الأجنبية	(430554)	(207448)	(245081)
وضعية القطاع العام المدينة	4152334	2014145	2482178
- ديون صافية على القطاع العام	1528524	1278139	1255310
- فروقات القطع	2623809	736006	1226868
ديون على القطاع الخاص	515749	514703	515335
- بالليرات اللبنانية	13886	11492	11414
- بالعملات الأجنبية	501863	503210	503921
مطلوبات أخرى من الجهاز المصرفي (صافية)	(562004)	(616180)	(580488)
المجموع	6212019	5978825	5941791

المصدر : مصرف لبنان

* ابتداءً من كانون الثاني ٢٠٢٤، أصبح احتساب مكونات الميزانية المحرزة بالدولار الأميركي على أساس سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار الواحد.

متوسطات أسعار صرف بعض العملات الأجنبية في سوق بيروت
أذار 2026

العملة	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الاقفال
الدولار الأميركي	89500.00	89500.00	89500.00	89500.00
الفرنك السويسري	111847.04	115857.61	113879.36	111861.02
الجنيه الاسترليني	118166.85	120440.15	119300.20	118166.85
الين الياباني	559.83	570.06	564.33	560.57
الدولار الكندي	64208.34	66002.95	65302.59	64208.34
الدولار الاسترالي	61343.30	64073.05	62860.09	61397.00
اليورو	102477.50	104938.75	103426.20	102620.70

المصدر : مصرف لبنان

أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية والذهب إزاء الدولار الأميركي

العملة	شباط 26				أذار 26			
	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الاقفال	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الاقفال
الجنيه الاسترليني	1.35	1.37	1.36	1.35	1.32	1.35	1.33	1.32
الين الياباني	153.04	157.13	155.16	156.20	157.00	159.87	158.67	159.66
الفرنك السويسري	0.77	0.78	0.77	0.77	0.77	0.80	0.79	0.80
اليورو	1.18	1.19	1.18	1.18	1.15	1.17	1.16	1.15
أونصة الذهب	4651.06	5263.48	5020.47	5263.48	4376.91	5332.50	4868.92	4668.88

المصدر : Bloomberg.com



العاملون في القطاع المصرفي اللبناني في العام ٢٠٢٥

إعداد : مديرية الدراسات والإحصاء في جمعية مصارف لبنان

١- عدد العاملين

يظهر الجدول أدناه تطور عدد العاملين في المصارف العاملة في لبنان وتوزعهم حسب فئات المصارف من تجارية لبنانية وتجارية أجنبية ومصارف أعمال. ويتبين انخفاض العدد الإجمالي إلى ١٢٨٠٠ موظف في نهاية العام ٢٠٢٥ مقابل ١٣٤٢٦ موظفاً في نهاية العام ٢٠٢٤، أي بحوالي ٦٢٦ شخصاً ونسبة ٤,٧%. وبذلك، يكون عدد موظفي المصارف انخفض بحوالي ٤٩% قياساً على ما كان عليه في نهاية العام ٢٠١٩، بحيث لم يعد يمثل إلا ٥١% فقط من العدد الذي كان قد بلغه: ٢٤٨٨٦ موظفاً.

في العام ٢٠٢٥، استمرّ انخفاض عدد الموظفين العاملين في القطاع المصرفي اللبناني، إنما بوتيرة أدنى من السنوات التي سبقت وتلت أزمة ٢٠١٩، ولو أن عدداً ضئيلاً من المصارف وظّف قلة من الأشخاص الجدد. وتتعدّد أسباب الانخفاض، منها الاستغناء عن عدد من الموظفين في بعض الأقسام نتيجة تراجع النشاط فيها، أو بلوغ سنّ التقاعد القانونية، أو حتى تفضيل عدد من الموظفين، خصوصاً الفئة الشابة، ترك العمل بحثاً عن فرصة عمل أخرى.

توزع العاملين في المصارف

2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019	
12800	13426	14860	16520	18815	22325	24886	عدد العاملين في القطاع المصرفي
626 -	1434 -	1660 -	2295-	3510-	2561-	1022-	التغيّر (عدد)
4,7 -	9,7 -	-10,0	-12,2	15,72 -	10,29 -	3,94 -	التغيّر (%)
							التوزع حسب فئات المصارف
11928	12572	13894	15488	17651	21091	23554	المصارف التجارية اللبنانية ش.م.ل
261	257	351	382	440	484	490	المصارف التجارية الأجنبية/العربية
611	597	615	650	724	750	842	مصارف التسليف المتوسط والطويل الأجل

المذكور دون الدخول في أي تفصيل آخر. على صعيد الجنس (جندر)، في نهاية العام ٢٠٢٥، توزعت العمالة المصرفية في لبنان بين ٤٨,٠% للإناث مقابل حوالي ٥٢,٠% للذكور دون أي تغيّر قياساً على العام الذي سبق.

٢- خصائص العاملين في القطاع المصرفي اللبناني

سوف نعتمد في ما يلي على المعطيات المفصلة المستقاة من ٤٧ مصرفاً، بلغ عدد العاملين فيها ١٢٥٠٩ أشخاص في نهاية العام ٢٠٢٥، كون المصارف الأخرى اكتفت بتزويدنا فقط بعدد الموظفين لديها كما في نهاية العام

توزع العاملين في المصارف حسب الجنس في نهاية العام ٢٠٢٥

النسبة %	العدد	
52,0	6506	ذكور
48,0	6003	إناث
100,0	12509	المجموع

بسبب التحاق الموظفين إلى الفئة العمرية الأعلى، وترك العنصر الشبابي العمل في القطاع. في المقابل، ارتفعت حصة الذين تُراوح أعمارهم بين ٤٠ و ٦٠ سنة إلى ٥٣,٦% (٥١,٧% نهاية العام ٢٠٢٤)، وكذلك ارتفعت قليلاً حصة الذين تجاوزوا سنّ الستين إلى ٨,٦% (حوالي ٧,٧% في نهاية العام ٢٠٢٤).

على صعيد الوضع العائلي، انخفضت قليلاً نسبة العازبين إلى ٢٣,٥% من المجموع المتوافر في نهاية العام ٢٠٢٥. على صعيد هرم الأعمار، انخفضت حصة العاملين في المصارف الذين هم دون سنّ الأربعين إلى حوالي ٣٧,٨% من مجموع العمالة المصرفية المتوافر في نهاية العام ٢٠٢٥ مقابل حوالي ٤١% في نهاية العام ٢٠٢٤.

توزع العاملين في المصارف حسب الجنس على فئات الأعمار نهاية العام ٢٠٢٥

دون 25 سنة	25-40 سنة	40-50 سنة	50-60 سنة	60 سنة وما فوق	
58,7	45,3	53,2	56,3	61,7	ذكور (%)
41,3	54,7	46,8	43,7	38,3	إناث (%)
363	4366	3895	2815	1070	المجموع (عدد)
2,9	34,9	31,1	22,5	8,6	النسبة من المجموع (%)

الإناث في جميع الفئات العمرية باستثناء فئة ٢٥-٤٠ سنة حيث تتفوق نسبة الإناث.

يبين توزع العاملين في المصارف حسب الجنس وضمن الفئات العمرية المختلفة أن حصة الذكور تفوق حصة

توزع العاملين والعاملات على فئات الأعمار نهاية العام ٢٠٢٥

دون 25 سنة	25-40 سنة	40-50 سنة	50-60 سنة	60 سنة وما فوق	
3,3	30,4	31,9	24,3	10,1	ذكور (%)
2,5	39,8	30,3	20,5	6,8	إناث (%)

أما الكوادر فهم شاغلو الوظائف التي تحتاج إلى تحمّل مسؤوليات كبيرة ومعرفة واسعة ومهارات قيادية، وتكون لهم القدرة على اتّخاذ القرارات. **على صعيد المستوى العلمي**، تجاوزت نسبة الجامعيين ٨٠٪ من العمالة المصرفية في نهاية عام ٢٠٢٥ شأنها في نهاية العام الذي سبق.

على صعيد الرتبة، شكّل التقنيون ٧٠٪ من العاملين المصرّح عنهم في العام ٢٠٢٥ مقابل ٣٠٪ للكوادر. مع التذكير بأن التقنيين هم شاغلو الوظائف التي تحتاج إلى مهارات تمّ اكتسابها عبر التعلّم والخبرة والتدريب، وهم من ذوي القدرة على حلّ المشاكل والإشراف على فريق عمل ومن ذوي المرونة في العلاقات مع الزبائن.

توزّع العاملين في المصارف حسب الجنس والمستوى العلمي نهاية العام ٢٠٢٥

شهادة جامعية	بكالوريا أو ما يعادلها	دون البكالوريا	
47,1	62,9	87,4	ذكور (%)
52,9	37,1	12,6	إناث (%)
10061	1491	957	المجموع (عدد)
80,4	11,9	7,7	النسبة من المجموع (%)

المصرفي يحملن شهادة جامعية مقابل ما يقارب ٧٣٪ للذكور حصلوا على شهادة جامعية في نهاية العام ٢٠٢٥.

ويظهر توزّع الموظفين من الجنس الواحد حسب مستوى التحصيل أن حوالي ٨٩٪ من العاملات في القطاع

توزّع العاملين والعاملات حسب مستوى التحصيل العلمي نهاية العام ٢٠٢٥

شهادة جامعية	بكالوريا أو ما يعادلها	دون البكالوريا	
72,7	14,4	12,9	ذكور (%)
88,8	9,2	2,0	إناث (%)

والتعويضات على أنواعها والمفضّلة أدناه، ٢٨٧٠ مليون ليرة، أي ما يساوي ٢٣٩ مليون ليرة شهرياً على أساس ١٢ شهراً (ما يوازي ٢٦٧٣ دولاراً على أساس سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار). علماً أن هذا المتوسط لا يعكس حقيقة ما يجنيه الموظّف من مختلف الفئات، لأنّ ثمة تفاوتاً في الكلفة بين الموظفين حسب معايير عدّة منها سياسة الأجور والتقديمات المطبّقة في المصرف. وفي

٣ - الرواتب والأجور والتقديمات

نشير في بداية هذه الفقرة إلى أن المعطيات الإحصائية المرسلّة من المصارف التي ملأت الاستمارة بالكامل، هي بالليرة اللبنانية. ونكتفي بعرض متوسط الكلفة ومكوّناتها للعام ٢٠٢٥.

بلغ متوسط الكلفة السنوية للموظف الواحد، التي تشمل الراتب الأساسي قبل الضريبة والإضافات

الإجمالية في القطاع المصرفي اللبناني. وبلغ متوسط الراتب الشهري قبل الضريبة للموظف الواحد حوالي ٨٩ مليون ليرة أو ما يعادل ٩٩٤ دولار أميركي على أساس سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار.

العام ٢٠٢٥، لم يعد متوسط الكلفة الإجمالية للموظف يمثل إلا ٥٩٪ مما كان عليه في العام ٢٠١٩. في العام ٢٠٢٥ واستناداً إلى المعطيات المتوافرة، شكّلت الرواتب قبل الضريبة ٣٧,٢٪ من كلفة الموظفين

تطور متوسط الراتب للموظف الواحد في المصارف (آلاف الليرات اللبنانية)

العام	متوسط الراتب الشهري	متوسط الراتب الشهري مع التعويضات العائلية والصحية والتعويضات الأخرى	متوسط الراتب الشهري مع كافة التعويضات بما فيها تعويضات نهاية الخدمة	الحد الأدنى للأجر في لبنان
2018	4224	5916	6788	675
2019	4517	6087	6832	675
2020	4504	6211	6861	675
2021	4824	7265	8134	675
2022	7047	12860	17385	2600
2023	23590	51871	78963	9000
2024	67117	145559	223371	18000
2025	88971	175006	239193	28000

- منذ العام 2021، يتم اعتماد متوسط أرقام المصارف التي ملأت الاستمارات كاملة.
- منذ أول نيسان 2023 بات الحد الأدنى للأجور 9 ملايين ليرة، وارتفع إلى 18 مليون ليرة ابتداءً من أول نيسان 2024. ومنذ أول آب 2025، أصبح الحد الأدنى للأجور 28 مليون ليرة.

العام ٢٠٢٥، وتشمل هذه التعويضات اشتراكات المصارف للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وتبلغ مساهمتها حالياً ٨٪ من الحد الأقصى للكسب الخاضع للحسومات مقابل ٣٪ يتحملها الموظف. واعتباراً من أول آب ٢٠٢٥ وبموجب المرسوم رقم ٨٨٧ تاريخ ٢٠٢٥/٨/٣١، تم رفع الكسب الخاضع للحسومات إلى ١٢٠ مليون ليرة لبنانية شهرياً. وكان عدل مرتين خلال العام ٢٠٢٤ ليمثل خمسة أضعاف الحد الأدنى الرسمي للأجر الشهري: أي ٤٥ مليون ليرة اعتباراً من ٢٠٢٤/٣/١ و٩٠ مليون ليرة اعتباراً من ٢٠٢٤/٤/١ بعد تحديد الحد الأدنى للأجور بـ ١٨ مليون ليرة بموجب المرسوم ١٣١٦٤ تاريخ ٢٠٢٤/٤/٥.

وشكّلت التعويضات العائلية أقل من ١٪ (٠,٦٥٪) من الكلفة الإجمالية للرواتب والأجور والتقديمات في العام ٢٠٢٥. تتحمل المصارف نسبة ٦٪ من الكسب الخاضع للحسومات والذي أصبح ١٨ مليون ليرة لبنانية اعتباراً من ١ تموز ٢٠٢٥ بعدما كان ١٢ مليوناً سابقاً، من جهة أولى، وفائض المبالغ التي تدفعها المصارف إلى الموظفين زيادةً على مساهمة الضمان (إضافة إلى التعويض المقرر من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تدفع المصارف ٥٠٪ للولد الواحد لغاية ٥ أولاد و٧٥٪ للزوجة)، من جهة ثانية. وشكّلت تعويضات المرض والأمومة، أو ما يُعرف بالضمان الصحي حوالي ٧,٢٩٪ من الكلفة الإجمالية في

المدرسية والجامعية الموصى بها من مجلس الإدارة كالتالي:

- ٦٠٠ دولار «فريش» للطلاب المنتسبين إلى المدارس الرسمية أو المجانية،
- ١٢٥٠ دولاراً نقداً للطلاب المنتسبين إلى الجامعة اللبنانية،
- ٢٠٠٠ دولار نقداً سنوياً للطلاب المنتسبين إلى المدارس الخاصة/مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة
- و٣٠٠٠ دولار «فريش» للطلاب المنتسبين إلى الجامعات الخاصة.

يترك الأمر للمصارف للالتزام بهذه التوصية، فمنها من منح موظفيه مبالغ قد تكون أدنى، فيما دفع بعضها مبالغ أعلى.

على صعيد آخر، شكّل **تعويض النقل** ١٣,٦٩٪ من بند «التعويضات الأخرى» في العام ٢٠٢٥. ويأخذ بعين الاعتبار متوسط سعر صفيحة البنزين الذي تعمّمه جمعية المصارف شهرياً على الأعضاء، وقد انخفض قليلاً في المتوسط السنوي إلى حوالي مليون و٤٦٨ ألف ليرة في العام ٢٠٢٥ مقابل مليون و٥٩٠ ألف ليرة في العام ٢٠٢٤.

٤- خلاصة

أدت أزمة العام ٢٠١٩ إلى انعكاسات عميقة على القطاع المصرفي، حيث تراجع عدد العاملين بشكل ملحوظ، وتدهورت الرواتب والتقديمات إلى حدّ كبير. وفي هذا السياق، يبقى من الضروري التأكيد على أن استعادة الثقة بالاقتصاد اللبناني وبالقطاع المصرفي تحديداً تشكّل المدخل الأساسي لتنشيط الحركة الاقتصادية وجذب الاستثمارات لضمان الاستقرار الوظيفي وتعزيز الأمان الاجتماعي لآلاف الموظفين الذين لا يزالون ضمن هذا القطاع بالإضافة إلى ضخّ دم جديد من الشباب الملمّين بالمجال المالي والمصرفي وبالتطورات التكنولوجية والذكاء الاصطناعي.

وتشمل تعويضات المرض والأمومة أيضاً الإضافات التي تقدّمها المصارف للموظفين زيادةً عمّا يحصلون عليه من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. وترتبط الإضافات بزيادة التعريفات الطبية والمخبرية ومحدودية تغطيتها من الصندوق الوطني، علماً أنها اختلفت كثيراً بين مصرف وآخر.

ومثلت **تعويضات نهاية الخدمة** حوالي ٢٦,٨٣٪ من الكلفة الإجمالية لموظفي القطاع المصرفي في العام ٢٠٢٥، وتشمل الاشتراكات المدفوعة إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والاحتياطي، مع التذكير بأن مساهمة المصارف في هذا الفرع هي ٨,٥٪ من كامل الأجور الخاضعة للضريبة.

وشكّلت حصة **التعويضات الأخرى** ٢٨,٠٣٪ من الكلفة الإجمالية في العام ٢٠٢٥. وتشمل هذه التعويضات المنح المدرسية وتعويض النقل وتعويض الصندوق ومنح الزواج والولادة وبدلات التمثيل والملابس.

وفي تفصيل **المنح المدرسية**، شكّلت حوالي ٢٥,٦٣٪ من بند «التعويضات الأخرى» في العام ٢٠٢٥، وبلغ متوسط المنحة المدرسية السنوية لأولاد الموظفين في المدارس الخاصة وذوي الاحتياجات الخاصة حوالي ١٨٦ مليون ليرة للولد الواحد (ما يعادل حوالي ٢٠٨٠ دولاراً أميركياً)، مقابل ٤٨ مليون ليرة (ما يعادل حوالي ٥٤٠ دولار أميركي) للطالب الواحد في المدارس المجانية و٩٢ مليون ليرة (ما يعادل حوالي ١٠٣٠ دولار أميركي) للطلاب الواحد في الجامعة اللبنانية و٣٠٨ ملايين ليرة (ما يعادل حوالي ٣٤٠٠ دولار أميركي) للطالب الواحد في الجامعات الخاصة. وتجدر الإشارة إلى أن مجلس إدارة جمعية المصارف قرّر رفع توصية بموجب التعميم ٢٦/٢٥/٢٠٢٥ إلى أعضاء الجمعية بزيادة الحد الأدنى للمنح المدرسية والجامعية في المؤسسات الخاصة بقيمة ٥٠٠ دولار أميركي «فريش» للعام الدراسي ٢٠٢٤-٢٠٢٥. وبذلك تكون المنح



الكبير الذي لحق بالبنى التحتية. وتتوقع الوكالة أيضاً أن يؤدي التراجع المرتقب في الإيرادات الحكومية بالإضافة إلى ارتفاع الاحتياجات الاجتماعية وإعادة الإعمار إلى زيادة الضغوط على الأوضاع المالية العامة ومن الاعتماد على الاحتياطات بالعملات الأجنبية والدعم الخارجي المشروط، في حين أن التوترات الجيوسياسية المستمرة قد تهدد بتفاقم الضعف القائم في ميزان المدفوعات. وأضافت وكالة موديز أن التمديد الموقت لوقف إطلاق النار والمباحثات الجارية مع صندوق النقد الدولي حول تمويل سريع محتمل قد يوفّران دعماً قصيراً الأجل عبر تعزيز السيولة والحيث المالي، إلا أنهما لا يعالجان نقاط الضعف الهيكلية في لبنان كالتعثر السيادي وغياب إعادة هيكلة شاملة للدين العام بالإضافة إلى تحديات مؤسسية وتحديات الحوكمة. وقد علّقت الوكالة أنه من غير المرجح أن يتغير التصنيف الائتماني للبنان إذا لم يتم تنفيذ إعادة هيكلة شاملة للدين العام نظراً إلى حجم التحديات الماكرو-اقتصادية والمالية والاجتماعية. وبحسب الوكالة، فإن أيّ تحسّن في التصنيف السيادي بعد عملية إعادة هيكلة الدين سيعتمد على سرعة وفعالية الإصلاحات المالية والمؤسسية، بالإضافة إلى قدرة الحكومة على تعزيز تحصيل الإيرادات وانتقال الاقتصاد إلى نموذج نمو جديد.

من منظار آخر، يجدر التوضيح أن التصنيف الذي تمنحه وكالة موديز يأتي بناءً على نتائج مسجلة على أربع مستويات، ألا وهي: القوة الاقتصادية، قوة المؤسسات والحوكمة، القوة المالية، والتعرض لمخاطر الأحداث. وقد سجل لبنان نتيجة "caa1" في معيار القوة الاقتصادية نظراً للانكماش الاقتصادي الكبير كما وسجل نتيجة "ca" في القوة المؤسسية ما يعكس ضعف فعالية السياسة المالية للدولة. أما على صعيد القوة المالية، فقد نال لبنان نتيجة "ca"، وهي نتيجة تعكس دين الدولة الكبير الذي قد يتسبب بخسائر كبيرة للدائنين في حال تعثرت الدولة عن الدفع. أخيراً، حصل لبنان على نتيجة "ca" في معيار التعرض لمخاطر الأحداث، نظراً لمخاطر السيولة والتعرض الخارجي الكبير كما وتعرض القطاع المصرفي الكبير للسيادي.

تقرير آفاق للاقتصاد الكلي والفقر من البنك الدولي
قدّر البنك الدولي، في تحديث تقرير آفاق الاقتصاد الكلي والفقر الصادر في نيسان ٢٠٢٦، أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في لبنان قد تحوّل من انكماش بنسبة ٧,١٪ في عام ٢٠٢٤ إلى نمو بنسبة ٣,٥٪ في عام ٢٠٢٥. وأشار إلى أن المؤشرات عالية التواتر حتى كانون الأول ٢٠٢٥ عكست زخماً اقتصادياً أقوى في النصف الثاني من العام، إلا أنه توقع أن يؤدي تصاعد النزاع في الشرق الأوسط منذ شباط ٢٠٢٦ إلى التأثير سلباً وبشكل كبير على النشاط الاقتصادي في لبنان وعلى زخم الإصلاحات. وأشار التقرير إلى أن السلطات كانت تسعى إلى تنفيذ إصلاحات أساسية قبل اندلاع النزاع، لكنه أشار إلى التقدم المحدود في استعادة استدامة الدين العام ووضع إطار مالي متوسط الأجل.

وتوقع أن يؤدي النزوح الداخلي واسع النطاق إلى جانب التأثير السلبي على النشاط السياحي وأسعار النفط، إلى الضغط بشكل كبير على النشاط الاقتصادي وزيادة الضغوط التضخمية. وذكر التقرير أن متوسط معدل التضخم تراجع من ٤٥,٢٪ في عام ٢٠٢٤ إلى ١٤,٦٪ في عام ٢٠٢٥، لكنه بقي أعلى بكثير من المعدل العالمي رغم استقرار سعر الصرف منذ آب ٢٠٢٣. وتوقع البنك أن يؤدي ارتفاع أسعار النفط العالمية وزيادة كلفة الشحن إلى توليد ضغوط تضخمية خلال عام ٢٠٢٦.

تصنيف وكالة موديز

في ١٤ أيار ٢٠٢٦، استكملت وكالة التصنيف الدولية موديز مراجعتها الدورية لتصنيف لبنان بحيث وأبقت تصنيف لبنان السيادي الحالي عند "C" ما يعكس احتمالية كبيرة بأن تتخطى خسائر حاملي سندات اليوروبوندز نسبة ٦٥٪. وأشارت الوكالة إلى أن تجدد الأعمال العدائية في المنطقة قد أدّى إلى تفاقم الضغوط الماكرو-اقتصادية والمالية والاجتماعية، ما يسلب الضوء على ضعف قدرة الاقتصاد اللبناني على الصمود. وبحسب موديز، فإنّ الصراع الأخير قد تسبّب بصدمة كبيرة على الاقتصاد اللبناني حيث من المتوقع أن ينكمش بنسبة ١٤٪ في العام ٢٠٢٦ نتيجة نزوح السكّان وانهيار القطاع السياحي وتعطل قطاعي الزراعة والصناعة كما والدمار

الظروف، سيدعم البرنامج التعافي على المدى الطويل من خلال تعزيز قدرات السلطات المحلية، ومساعدة المؤسسات المحلية على استئناف أعمالها، ودعم الزراعة المستدامة، وإيجاد فرص عمل.

تطوير منصة وطنية للمدفوعات الرقمية

عُقد في وزارة المالية اجتماع شارك فيه وزير المال والدولة لشؤون التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي وممثلون عن شركة VISA وخبراء من الوزارتين، خصص لبحث إمكانات تطوير منصة وطنية موحدة للمدفوعات الرقمية في لبنان، بما يواكب أفضل الممارسات الدولية. ويعزز تحديث الخدمات العامة والإدارة المالية للدولة. تخلل الاجتماع عرض لرؤية متكاملة لإنشاء بنية تحتية رقمية حديثة للمدفوعات الحكومية، تتيح للمواطنين والمؤسسات تسديد الضرائب والرسوم والغرامات وسائر المعاملات الرسمية بصورة إلكترونية آمنة وشفافة وسريعة، عبر الهاتف المحمول والقنوات الرقمية المختلفة، بما يحد من التعامل النقدي، ويعزز الكفاءة التشغيلية، ويحسن تجربة المستخدم، ويرفع مستوى الرقابة وقابلية التتبع المالي.

وقد عرض وفد شركة VISA لنماذج ناجحة من دول اعتمدت منصات موحدة للخدمات والمدفوعات الحكومية، مثل الإمارات العربية المتحدة وسنغافورة وإستونيا والأردن، بحيث ساهمت هذه التجارب في رفع نسب التحصيل، وتوسيع الشمول المالي، وتسهيل وصول المواطنين إلى الخدمات العامة، وتعزيز العلاقة الرقمية بين المواطن والدولة من خلال تطبيقات ومنصات متطورة.

وتناول النقاش الجوانب التشغيلية والتقنية للمشروع، بما في ذلك آليات التسوية والتحويل المباشر إلى حساب الخزينة، المصالحة المالية الفورية، إدارة المخاطر، الأمن السيبراني، هيكلية الرسوم، وتحديد نموذج تشغيلي بالشراكة مع القطاع الخاص يخفف الأعباء الاستثمارية على الدولة، ويضمن استدامة الخدمة وفق مؤشرات أداء واضحة ومعايير دولية متقدمة.

مؤشر مديري المشتريات في نيسان ٢٠٢٦

يشير مؤشر مديري المشتريات (PMI) في لبنان الذي ينشره بنك بلوم إنفست إلى أن القطاع الخاص لا يزال يصمد نسبياً رغم الحرب الدائرة منذ آذار ٢٠٢٦، والتداعيات الإقليمية المرتبطة بالحرب ضد إيران. فبعد أن انخفض المؤشر في آذار إلى ٤٧,٤ نقطة، عاد ليرتفع قليلاً في نيسان إلى ٤٨,٢ نقطة، ما يعني أن النشاط الاقتصادي ما زال في حالة انكماش ولكن بوتيرة أقل حدة من المتوقع.

يعود التحسن النسبي إلى تعاف جزئي في الطلب المحلي خلال فترة وقف إطلاق النار الموقت في نيسان، ما خفف من تراجع الإنتاج. وبن آذار ونيسان ٢٠٢٦، ارتفع مؤشر الإنتاج من ٤٤,٩ إلى ٤٧,٤ نقطة، كما ارتفع مؤشر الطلبات الجديدة من ٤٤,٩ إلى ٤٦,٥ نقطة. في المقابل، شهدت الصادرات تدهوراً كبيراً، إذ هبط مؤشر طلبات التصدير الجديدة إلى ٣٠ نقطة، وهو أدنى مستوى له منذ ست سنوات، بسبب تأثير الحرب الإقليمية على الأسواق الخارجية والتجارة اللبنانية. ومن شأن استمرار الحرب إحداث المزيد من التدهور الاقتصادي، عبر انخفاض الإنتاج وارتفاع البطالة والتضخم. وتراجع مؤشر التوظيف قليلاً، بينما بلغت نسبة التضخم السنوي نحو ١٧,٢٦٪ حتى نهاية آذار ٢٠٢٦. أما توقعات الشركات للأشهر الـ ١٢ المقبلة فكانت شديدة التشاؤم، إذ انخفض مؤشر الثقة المستقبلية من ٢٥,٢ في آذار ٢٠٢٦ إلى ١٩,٢٢ نقطة في نيسان ٢٠٢٦.

إطلاق برنامج بـ ٣٢ مليون يورو لدعم لمناطق المتضررة

في ١٩ أيار ٢٠٢٦، أطلقت الحكومة اللبنانية والاتحاد الأوروبي والدايمارك وفرنسا، من خلال الوكالة الفرنسية للتنمية، برنامجاً بقيمة ٣٢ مليون يورو يهدف إلى دعم المناطق المتضررة من النزاع في جنوب لبنان والبقاع. وُضع البرنامج في الأصل عقب وقف إطلاق النار في تشرين الثاني ٢٠٢٤. وقد جرى تعديله لدعم المؤسسات الوطنية في الاستعداد للتعافي، مع دعم الاستجابة للاحتياجات العاجلة على الأرض. ومجرد أن تسمح

حتى نهاية عام ٢٠٢٤ قُدرت بنحو مليار دولار أميركي، مرشحة للارتفاع مع استمرار الأضرار».

ولفت إلى أن «الخسائر لم تقتصر على الإنتاج، بل امتدت إلى الموارد الطبيعية، من غابات ومياه وتربة، ما يستدعي سنوات طويلة لإعادة التأهيل واستعادة التوازن البيئي».

وأكد أن «لبنان، رغم محدودية موارده، يواصل تحمّل أعباء استثنائية تفوق قدراته»، داعياً إلى «تعزيز الدعم الدولي وتوسيع الشراكات، لا سيما مع منظمة الفاو، لدعم صمود القطاع الزراعي».

وفي هذا الإطار، عرض أبرز محاور الاستراتيجية الزراعية الوطنية ٢٠٢٦-٢٠٣٥، التي تركز على:

- تعزيز الحوكمة والشراكات وتطوير الإطار المؤسسي والرقمي.
 - تمكين المزارعين والصيادين وتحسين سبل عيشهم.
 - الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية واعتماد الحلول القائمة على الطبيعة.
 - تطوير سلاسل القيمة الزراعية وتعزيز تنافسيتها بعد التعافي.
 - تحديث البنية التحتية الزراعية وأنظمة الري وتعزيز التكيف مع التغير المناخي.
- ختم كلمته بالتأكيد أن «دعم القطاع الزراعي يشكّل استثماراً مباشراً في الأمن الغذائي والاستقرار الوطني»، داعياً إلى «تكامل الجهود الدولية لضمان وصول الدعم إلى مستحقيه وفق مقاربات علمية شفافة تعزز فعالية الاستجابة واستدامتها».

وفي ختام الاجتماع، تم الاتفاق على متابعة المشاورات الفنية والمؤسسية، وإعداد دراسة مقارنة خلال الأيام المقبلة تبين القيمة المضافة للمنصة الوطنية الموحدة مقارنة بالأنظمة الحالية، إلى جانب وضع خارطة طريق تنفيذية تشمل الجهات الحكومية والمؤسسات العامة المعنية، تمهيداً لاعتماد النموذج الأنسب للبنان والانطلاق في التنفيذ وفق أولويات الدولة واحتياجاتها الوطنية.

لبنان مشاركاً في مؤتمر الفاو في روما

في كلمته أمام مؤتمر الفاو الذي انعقد في روما، أكد وزير الزراعة اللبناني نزار هاني أن «الزراعة في لبنان تتجاوز كونها قطاعاً اقتصادياً لتشكّل ركيزة للصمود الوطني وعنواناً للسيادة وضمانة للاستقرار الاجتماعي»، مشدداً على أن «الزراعة هي نبض الأرض والحياة».

وأشار إلى أن «لبنان يواجه تحديات متفاقمة في مجال الأمن الغذائي، حيث ارتفعت نسبة السكان الذين يحتاجون إلى تدخلات غذائية عاجلة من ١٨% إلى ٢٤% نتيجة تداعيات الحرب وموجات النزوح التي بلغت نحو مليون نازح، أي ما يقارب ربع سكان البلاد».

كما كشف «عن الأضرار الكبيرة التي لحقت بالقطاع الزراعي، إذ تضرر نحو ٢٢% من الأراضي الزراعية، لا سيما في الجنوب اللبناني الذي يشكّل العمود الفقري للإنتاج الزراعي، بحيث يؤمّن النسبة الأكبر من إنتاج الموز والحمضيات والفاكهة الاستوائية». وأوضح أن «كلفة الحرب على القطاع الزراعي والأمن الغذائي



والتحليل والتدقيق في الوقت الحقيقي، ولوحات مراقبة ذكية، ومسارات تدقيق قابلة للتتبع، مما يعزز الشفافية والامتثال الكامل، ويرفع من كفاءة الأداء المؤسسي. ستقدم هذه المبادرة المشتركة بنية تحتية متكاملة للامتثال المدار بالذكاء الاصطناعي، مراقبة ومضبوطة وقابلة للتدقيق الكامل، ومصممة لتلبية متطلبات الرقابة الصارمة التي تفرضها أبرز الهيئات التنظيمية الدولية، بما فيها: مجموعة العمل المالي (FATF)، والاحتياطي الفيدرالي الأميركي، وصندوق النقد الدولي (IMF)، لجنة بازل للرقابة المصرفية، وجميع السلطات النقدية الوطنية عبر دول مجلس التعاون الخليجي والمشرق العربي وشمال أفريقيا. وسيضمن كل نموذج منشور قابلية التفسير الشامل، ومسارات تدقيق كاملة، ولوحات مراقبة آنية، مما يضمن أن المؤسسات المالية في المنطقة تعمل عند طليعة الابتكار مع الالتزام التام بأفضل الممارسات الدولية.

كريم سعيد لرئاسة مجلس محافظي صندوق النقد العربي
انتخب حاكم مصرف لبنان كريم سعيد رئيساً لمجلس محافظي صندوق النقد العربي للعام ٢٠٢٧، خلال الاجتماع السنوي التاسع والأربعين للمجلس. ويُعتبر ذلك مؤشراً إلى استمرار حضور لبنان ودوره في المؤسسات المالية العربية المشتركة، رغم التحديات الاقتصادية والمالية التي يمرّ بها.

معلومات حول التعميمين ١٥٨ و ١٦٦
في بيان صادر عن مصرف لبنان، سهّل التعميمان ١٥٨ الصادر في تموز ٢٠٢١ و ١٦٦ الصادر في العام ٢٠٢٣ منذ تطبيقهما، سداداً جزئياً للودائع المجمّدة سابقاً، حيث تمّت إعادة نحو ٦,١ مليارات دولار مع حلول نهاية آذار ٢٠٢٦. وأتاحا لحوالي ٥٧٩ ألف شخص من استرداد ودائعهم بالعملات الأجنبية جزئياً أو كلياً في نهاية آذار ٢٠٢٦. وقد استعاد المستفيدون من التعميم ١٥٨ منذ انطلاقتها، والذين كانت ودائعهم تقلّ عن ٤٠٢٠٠ دولار أميركي مدّخراتهم بالكامل في نهاية العام في نهاية آذار ٢٠٢٦.

تحالف استراتيجي بين VALOORES واتحاد المصارف العربية

في خطوة استراتيجية تعكس التحولات المتسارعة في القطاع المالي العالمي، تم إبرام تحالف استراتيجي بين شركة VALOORES، الرائدة في تقنيات الذكاء الاصطناعي المؤسسي والحلول التنظيمية المتقدمة، واتحاد المصارف العربية، إحدى أبرز المنظمات المصرفية الإقليمية المنبثقة عن جامعة الدول العربية، والذي يضم في عضويته ٣٦٠ مصرفاً ومؤسسة مالية عربية، إلى جانب المصارف المركزية وجمعيات المصارف العربية، بهدف تطوير ونشر الجيل التالي من منظومات الامتثال والذكاء التنظيمي ومكافحة الجرائم المالية، مدعومة بالذكاء الاصطناعي، مما يخدم القطاع المصرفي العربي ويعزز جاهزيته لمتطلبات المرحلة المقبلة.

ويعد هذا التحالف محطة مفصلية في مسار التحوّل الرقمي للقطاع المصرفي في المنطقة، كونه يجمع بين خبرة VALOORES الممتدة لأكثر من ثلاثة عقود في تطوير حلول الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي وتحليل البيانات الضخمة، وبين الحضور المؤسسي والإقليمي الواسع لاتحاد المصارف العربية، مما يفتح آفاقاً جديدة أمام بناء منظومات مصرفية أكثر كفاءة ومرونة وامتثالاً، وقادرة على مواكبة المتغيّرات المالية والتنظيمية العالمية بثقة واقتدار.

يهدف هذا التحالف إلى بناء نموذج إقليمي متكامل للامتثال المؤسسي، قائم على الذكاء الاصطناعي، يواكب المتطلبات التنظيمية المتزايدة والتحديات المرتبطة بمكافحة الجرائم المالية، ويعزز قدرة المؤسسات المصرفية على الامتثال الدقيق والسريع للمعايير الدولية. وفي هذا الإطار، ستوفر المبادرة المشتركة بنية تحتية متطورة للامتثال تشمل: أنظمة متقدمة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CFT)، حلول "اعرف عميلك" (KYC) المدعومة بالتحليل الذكي، وقانون الامتثال الضريبي الأميركي FATCA، والمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS 9)، ومنصات الحوكمة والمخاطر والامتثال الذاتية (GRC).

كما ستتيح هذه المنظومة أدوات متقدمة للرصد



حول القواعد المصرفية العالمية

لقواعد أكثر صرامة من نظيراتها الأميركية. وتشير جمعية الأسواق المالية في أوروبا (AFME) إلى أن نسبة رأس المال العادي الأساسي من الفئة الأولى لدى المصارف الأوروبية تبلغ ١١,٨٪ مقارنة بـ ١٠,١٪ في أميركا. وتقترح الرابطة خفض متطلبات رأس المال الأوروبية بنحو ٢,٣ نقطة مئوية، ما قد يحزّر ٢٨١ مليار يورو (٣٢٩ مليار دولار) من الأموال الخاصة.

في كانون الأول ٢٠٢٥، أطلق بنك إنكلترا والذي مُنح في العام ٢٠٢٣ تفويضاً ثانوياً لتعزيز التنافسية الدولية والنمو، تحركاً استباقياً ضد التغييرات الأميركية المرتقبة، فخفض إجمالي متطلبات رأس المال للمصارف البريطانية من ١٤٪ إلى ١٣٪ من الأصول المرجّحة بالمخاطر. وكان هذا أول خفض من نوعه منذ تطبيق القواعد الحالية قبل عقد. وفي ٢٢ نيسان ٢٠٢٦، قالت المفوضية الأوروبية إنها قد توجّل لمدة ثلاث سنوات قواعد بازل الخاصة بكيفية احتساب رأس المال لمخاطر التداول، والتي كان من المقرر تطبيقها في كانون الثاني ٢٠٢٧.

وفي منتصف نيسان ٢٠٢٦، وضعت الحكومة السويسرية متطلبات رأسمالية جديدة مرتفعة، ما أثار احتجاجات واسعة. على سبيل المثال، ارتفع حجم المتطلبات على بنك UBS بنحو ٢٠ مليار دولار. وبالنظر إلى كل حالة على حدة، يمكن أحياناً تبرير تخفيف قاعدة هنا أو تأجيل أخرى هناك. فقد بالغ التكنوقراط في بازل أو بروكسل أو واشنطن أحياناً. كما أدى اندفاع الاحتياطي الفيدرالي في العام ٢٠٢٣ لتطبيق القواعد الدولية إلى تشديد مفرط، مثل رفع أوزان المخاطر على القروض العقارية إلى مستويات أعلى بكثير من معيار بازل.

لكن رغم أن تعديل أو حتى كسر بعض القواعد قد يحسّن التنظيم الوطني أحياناً، فإن الاتجاه العام نحو خفض رأس المال خطير. فالقطاع المالي أكثر عرضة من غيره للفشل الكارثي. وبسبب ترابطه العالمي الشديد، يمكن لانهايار محلي أن يشعل تفاعلاً متسلسلاً عالمياً. كما يظهر من التوتر عبر الأطلسي، بأن أي خطوة أحادية

قبل ما يقارب ١٨ عاماً، وفي خضمّ الأزمة المالية العالمية، صدر مستند كان له تأثير عميق على النظام المصرفي. حمل هذا المستند عنوان «مبادئ الإدارة السليمة لمخاطر السيولة والإشراف عليها»، أعدّه بنك التسويات الدولية (BIS)، وهو نادٍ يضمّ المصارف المركزية. إلا أن قراءة هذه المبادئ بدت مملّة حتى لعشاق الشؤون المالية. لكن التقرير أدّى في النهاية إلى قواعد «بازل ٣» للإشراف المصرفي، ومن ثم إلى إنشاء احتياطات رأسمالية جديدة وقائية ضخمة.

يرى معظم المراقبين أن هذه القواعد ناجحة. لكن، مثل العديد من منتجات عصر التعددية، بدأت تتآكل مع تزايد الخلاف بين الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا حول مستقبلها. في عالم تمزّقه الحروب التجارية والعسكرية، قد يبدو النزاع حول متطلبات رأس المال مسألة هامشية. لكن إذا أدى إلى التنافس على تخفيف القيود التنظيمية، ستظهر مشاكل كبيرة.

الجهات التنظيمية الأميركية هي الأكثر اندفاعاً. ففي آذار ٢٠٢٦، خفّض الاحتياطي الفيدرالي متطلبات رأس المال الإضافية لكبرى المصارف وخفّف بعضاً من أكثر القواعد صرامة المقترحة في العام ٢٠٢٣. ويقدر بنك الاستثمار Morgan Stanley أن تحرّر هذه الإجراءات وغيرها ما يصل إلى ٥٤ مليار دولار من رأس المال، والذي يعني في حالة المصارف حقوق المساهمين تقريباً في القطاع المصرفي.

وكان القرار الأكثر جرأة من جانب الفيدرالي هو التخلي عن مفهوم الحد الأدنى للمخرجات أو الحد الأدنى لرأس المال المحتسب المنصوص عليه في اتفاقيات بازل. وهذا المستوى يُعدّ آلية احتياطية للحدّ من اعتماد المصارف على تقييماتها الخاصة لمخاطر أصولها، علماً أن لديها حافزاً لتقليلها. ومن المفارقات أن هذا المفهوم كان بالأصل انتصاراً للجهات التنظيمية الأميركية التي فرضته على نظرائها الأوروبيين في العام ٢٠١٧.

كون العمل المصرفي نشاط عالمي، تخشى المصارف الأوروبية من فقدان قدرتها التنافسية إذا خضعت

أنه لا يمكن تفكيكها بسرعة كبيرة. ومع تلاشي ذكريات الأزمة المالية الأخيرة، من المرجح أن تشد حروب رأس المال.

المراجع: الطبعة الالكترونية لمجلة **The Economist**،
٢٨ نيسان ٢٠٢٦.

الجانب تستدعي ردوداً مماثلة. وحتى السويسريون المعروفون بصرامتهم قد يلينون في النهاية، خاصة إذا لوّح بنك UBS بإمكانية نقل مقرّه من زيورخ إلى وول ستريت-وهو أمر نفاه البنك مراراً. في النهاية، إن مجرد استغراق قواعد التمويل الدولي عقديّن من الدبلوماسية الدقيقة لصياغتها لا يعني



استقرار الدين في الاقتصادات المتقدمة

والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. وبالاعتماد على توقعات النمو الرسمية وتقديرات الأسواق لأسعار الفائدة وأسعار الصرف والتضخم، إلى جانب محاكاة عدّة صدمات، وبالتالي استخلاص الاحتمالات لنسب الدين المستقبلية ضمن سيناريوهات مختلفة للرصيد الأولي (الذي يستثنى مدفوعات الفائدة على الدين). ذلك مع اعتماد أفقاً زمنياً مدته ٢٠ عاماً يبدأ في عام ٢٠٢٤، ومقسّم إلى فترتين. في الأولى، ومدتها سبع سنوات، ترفع الحكومات الرصيد الأولي إلى مستوى يضمن استدامة الدين. وفي الفترة التالية، ومدتها ١٣ عاماً، تحافظ الحكومات على ثبات الرصيد الأولي، مع استثناء التغيرات في الإنفاق الناتجة عن شيخوخة السكان. وكان الهدف ضمان احتمال بنسبة ٧٠٪ أن يكون التعديل المالي في الفترة الأولى كافياً لتحقيق استقرار نسبة الدين خلال السنوات الخمس الأخيرة من أفق العشرين عاماً.

نتائج متباينة

من الجانب الإيجابي، لا يبدو أن الرصيد الأولي المطلوب على المدى الطويل مرتفع بشكل كبير في العديد من الحالات. فعلى سبيل المثال، يبلغ ١,٣٪ من الناتج المحلي

تواجه عدّة اقتصادات متقدمة ذات الديون المرتفعة آفاقاً مالية قائمة. ففي ظل السياسات الحالية، من المتوقع أن تتدهور نسب الدين العام في دول مثل بلجيكا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة خلال العقدَيْن المقبلَيْن. ولا تزال هذه الدول تملك هامشاً للاقتراض، لكن لهذا الهامش حدود.

لقد كانت الأسواق المالية متساهلة حتى الآن. لكنّ الاضطرابات الأخيرة تشير إلى أنها قد تصبح أكثر حساسية للأخبار السلبية المتعلقة بالوضع المالي أو الاقتصادي. وقد تطالب الأسواق المالية بأسعار فائدة أعلى حتى من الدول التي تتمتع بأسواق سندات حكومية عالية السيولة، مما يجعل مهمة خفض الدين أكثر صعوبة. وقد يُسهّم نمو الإنتاجية المدفوع بالذكاء الاصطناعي في إبطاء ارتفاع نسب الدين والحدّ من التصحيح المطلوب، غير أنّ حجم هذا التأثير وتوقيتته غير واضحين. ويؤدي كلّ من شيخوخة السكان وتباطؤ النمو المرتبط بتشتت التجارة وعدم اليقين السياسي إلى نتائج معاكسة.

ما الذي يتطلبه إذاً استقرار نسب الدين؟ في دراسة حديثة، تمّ تقييم التعديل المالي المطلوب في دول الاتحاد الأوروبي

من الناتج المحلي الإجمالي لتحقيق استقرار دينها، وهو ما حدث ست مرات فقط خلال خمسة عقود. وهذا لا يعني أن مثل هذه التعديلات مستحيلة، لكن التاريخ يشير إلى أنها ستكون صعبة، ومن المرجح أن تستغرق وقتاً أطول من السنوات السبع التي تنص عليها قواعد الاتحاد الأوروبي المالية.

يمكن لصانعي السياسات في هذه الاقتصادات أن يستلهموا الأمل من التحول الذي شهدته بعض الدول التي كانت تُعتبر سابقاً من أضعف حلقات منطقة اليورو. ففي عام ٢٠٢٤، سجلت اليونان رصيماً أولياً بنسبة ٤,٠٪ (معدلاً وفقاً لتقلبات الدورة الاقتصادية)، وهو أعلى بكثير مما يلزم لاستقرار الدين. وتحتاج البرتغال إلى تعديل طفيف يبلغ ٠,٥٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي؛ أما إيرلندا، فيُعدّ التعديل المطلوب منها بنسبة ١,٩٪ متواضعاً، كما أن نسبة دينها منخفضة بشكل استثنائي عند ٣,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة أقل بكثير مقارنةً بـ ١٢,٢٪ في الولايات المتحدة و ١٠,١٪ في المملكة المتحدة.

كيف تحولت الدول التي واجهت أزمات مالية حادة قبل ١٥ عاماً إلى نماذج للانضباط اليوم؟ بعد الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، دفعت الأسواق المالية هذه البلدان إلى حافة الانهيار، ما أجبرها على قبول برامج الإقراض المقدّمة من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي. وعلى الرغم من بعض العيوب التي شابت تصميم هذه البرامج، فإن إجراءات التشديد المالي والإصلاحات الهيكلية الأساسية ضمن هذه البرامج أعادت اقتصاداتها إلى مسار النمو المستدام. كان هذا التكيّف مؤلماً، وفي حالة اليونان استمر لفترة طويلة، لكنه كان فعالاً في نهاية المطاف. وبالنسبة إلى النتائج، هي تتحدّث عن نفسها. فبمعدلات نمو سنوية متوسطة راوحت بين ٣,١٪ و ٤,٢٪ خلال الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٥، تفوّقت هذه الدول الثلاث جميعها على معدل النمو في الولايات المتحدة البالغ ٢,٦٪.

الخلاصة: إن الانضباط المالي والإصلاحات الهيكلية — إلى جانب إعادة هيكلة الديون العامة والخاصة — يؤتون بثمارهم في النهاية. وليس من المستغرب أن هذه

الإجمالي في كل من فرنسا والولايات المتحدة، و ١,٨٪ في كل من بلجيكا والمملكة المتحدة، و ٢,٥٪ في إيطاليا. أما من الجانب السلبي، فقد تقتضي العجوزات الكبيرة في عام ٢٠٢٤ أن تكون هناك حاجة إلى تصحيح كبير. إذ يتجاوز حجم التصحيح اللازم ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في حوالي ١٢ بلداً، ويصل إلى ٥٪ مقارنةً بعام ٢٠٢٤ في خمس من هذه الدول وهي فرنسا، بولندا، رومانيا، جمهورية سلوفاكيا، والولايات المتحدة.

من الناحية النظرية، تخطط معظم دول الاتحاد الأوروبي لإجراء تعديلات بهدف استقرار نسبة الدين. ومع ذلك، يعتمد عدد منها على افتراضات اقتصادية كلية أكثر تفاؤلاً من المنهجية الموحّدة للاتحاد الأوروبي. فعلى سبيل المثال، تفترض خطة ألمانيا معدلات تضخم ومو أعلى من توقعات الخبراء. وإذا جاءت معدلات النمو والتضخم الفعلية أدنى من هذه الافتراضات، فسيكون عجز ألمانيا ودينها أعلى بكثير مما تتوقعه. علاوة على ذلك، تشير توقعات كل من المفوضية الأوروبية وصندوق النقد الدولي إلى أن الدول الأكثر احتياجاً إلى التصحيح لن تتخذ الإجراءات اللازمة لتحقيق استقرار ديونها. ما يزيد الشكوك حول إمكانية تحقيق هذه التصحيحات.

سوابق تاريخية

في حين أنه من غير المرجح أن تُجري الولايات المتحدة وعدداً من الاقتصادات المتقدمة الأخرى التصحيح المالي اللازم لتحقيق استقرار الدين على المدى المتوسط، فقد تحاول القيام بذلك لاحقاً. ولتقييم مدى احتمال ذلك، تمّ النظر في السوابق التاريخية: عدد المرات التي تمكنت الدول من تحقيق الرصيد الأولي المطلوب، وأطول فترة حافظت فيها على استقرار هذا الرصيد، وعدد المرات التي نجحت في تنفيذ التصحيح المطلوب خلال سبع سنوات. تُظهر النتائج أن تحقيق الرصيد الأولي اللازم لاستقرار الدين في العديد من الاقتصادات المتقدمة ذات الديون المرتفعة — وكذلك التصحيحات الكبيرة المطلوبة للوصول إليها من الأوضاع المالية الحالية — أمر نادر. فعلى سبيل المثال، تحتاج فرنسا إلى تحقيق فائض أولي بنسبة ١,٣٪

الإيطالية، على اختلاف أطرافها السياسية، في السيطرة على ميزانياتها بشكل عام. ورغم أن نسبة الدين في إيطاليا لا تزال مرتفعة عند نحو ١٣٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، فإن رصيدها الأولي المعدل دورياً والبالغ ٠,٣٪ من إجمالي الناتج يبدو أفضل بكثير مقارنةً ببلجيكا أو فرنسا أو المملكة المتحدة.

أما سيناريو الهبوط الحاد، فقد ينجم عن ارتفاع مفاجئ في تكاليف الاقتراض، مما يؤدي إلى وصول الدين إلى مستويات حرجة. ومع ارتفاع الدين، قد ترتفع أيضاً أسعار الفائدة، وقد تصبح الأسواق أكثر حساسية للأخبار التي تثير الشكوك حول استدامة المالية العامة. وقد تلجأ الحكومات إلى أشكال من الكبح المالي، مثل تشجيع المصارف أو المؤسسات المحلية على استيعاب المزيد من الديون الحكومية، لكن لهذه الإجراءات حدود. كما أن التضخم المفاجئ قد يخفف مؤقتاً الضغوط المالية، إلا أن استمرار ارتفاع التضخم سيؤدي في النهاية إلى زيادة أسعار الفائدة الاسمية. يبقى الأمل أن يدرك صناع السياسات هذه المخاطر ويتحركوا مبكراً بما يكفي لتجنب مثل هذا السيناريو.

المراجع : Finance & Development, March 2026, "Stabilizing debt in advanced economies"

الإصلاحات وإعادة الهيكلة لم تنشأ من زخم سياسي داخلي، بل فُرضت بفعل ضغوط الأسواق المالية.

إدراك المخاطر

السؤال هو: كيف ستُجري الدول التكيف هذه المرة؟ لذلك تمّ استعراض سيناريوهات عدة محتملة.

أفضل نتيجة ممكنة تتمثل في الجمع بين إصلاحات تعزز النمو — بما في ذلك تنفيذ أجندة السوق الموحدة في الاتحاد الأوروبي بحسب ما جاء في تقرير دراغي — والإصلاحات العميقة لأنظمة الضمان الاجتماعي والتقاعد. وقد يشمل ذلك أيضاً إصلاحاً شاملاً للأنظمة الضريبية لزيادة الإيرادات دون إعاقة النمو. وينطبق هذا بشكل خاص على الولايات المتحدة، فهي الدولة الوحيدة ضمن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي لا تعتمد الضريبة على القيمة المضافة.

لكن، للأسف، يُعد هذا السيناريو أيضاً الأصعب من الناحية السياسية. أما المسار الأرجح للتصحيح المالي، فيتمثل في تغيير توجهات القيادة السياسية الداخلية بحيث يعطي أولوية للانضباط المالي، ولكن ليس بالضرورة للإصلاحات العميقة. وتُعد إيطاليا مثلاً على ذلك؛ فبعد أن كادت تواجه كارثة في مطلع الـ ٢٠١٠، نجحت الحكومات





جمعية مصارف لبنان
بيروت، الصيفي، شارع غورو، بناية الجمعية
الرمز البريدي: بيروت 2028 1212 لبنان
ص.ب. رقم: 976 بيروت - لبنان
هاتف : +961/01 970500
الموقع الإلكتروني : www.abl.org.lb



Association of Banks in Lebanon



@ABLLebanon



Association of Banks-Lebanon



abl.org.lb

